

مكانة السيادة في ظل حكومة عالية -دراسة مقارنة- (*)

الدكتور محمد يونس الصائغ

مدرس القانون الدولي العام

كلية الحقوق/ جامعة الموصل

الاستخلص

نادى العديد من الشراح وفقهاء القانون الدولي بتقليص فكرة السيادة بمعناها السابق في مجالات القانون الدولي العام واحلال فكرة الاختصاص محلها ، ورغم ذلك لم يتخلص القانون الدولي العام بشكل كامل من النتائج المترتبة على فكرة السيادة بمعناها التقليدي ، بل كانت هناك اطراف أخرى تسعى لاهياء السيادة المطلقة للدول .

الا انه مع تطور الاوضاع العالمية في القرن العشرين من خلال حربين عالميتين وحرب باردة ، بدأت الغلبة للاتجاه الذي ينادي بتطويع سيادة الدولة المطلقة واخضاعها لقواعد القانون الدولي العام ، فقد ورد في اعلان حقوق الدول وواجباتها بأن السيادة التي تتمتع بها الدول يجب ان تخضع لسيادة القانون الدولي كما ان محكمة العدل الدولية في احكام عديدة لها اشارت إلى ان الحقوق المترتبة على سيادة الدولة يجب ان تتم مباشرتها بصورة لا تتعارض مع الالتزامات التي تحملت بها الدولة بمقتضى الاتفاق الدولي متى كان هذا الاتفاق قد تم بارادة حرة ، كما كان عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة معبرين عن هذا الاتجاه .

ومن ثمّ وحسب الفقه الغالب في القانون الدولي العام وقضاء المحاكم الدولية فان مذهب السيادة المطلقة لم يعد من المذاهب التي ينبغي الدفاع عنها الان نظرا لبعض مساوئه إذا نظر اليه بصورته التقليدية وانه من الواجب الدفاع عن فكرة السيادة الدولية المنظمة وفقا للقانون الدولي العام .

Abstract

Many juriss and expositors of international law call...todeminish the ex-meaning of sovereignty in fields of p

(*) أستلم البحث في ٢٠١٢/٩/٦ *** قبل للنشر في ٢٠١٢/١٠/١ .

the public international law by substituting it for the nation of competence.

Despite this , the public international law did not get rid of the results of sovereignty notion in its traditional meaning completely.

But in the wake of world two wars in nineteenth century ,the majority of these jurists and expositors call to modulate the absolute state sovereignty and subject it to public international rules.

It is mentioned in the declaration of rights and obligations of states that sovereignty of states must subject to the sovereignty of international law besides many decisions of international court of justice have showed that rights resulted from sovereignty of state should be exercised in away which does not oppose with the obligations of state under the international convention .so long as this convention is achieved by free will consequently ,the doctrine of absolute sovereignty according to the dominant jurisprudence of public international law and jurisdiction of international courts, the doctrine of absolute sovereignty is not regarded one of the doctrines.

القدمة

يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى المساواة بين الدول و يعني هذا من الناحية القانونية الدولية المساواة في الحقوق والالتزامات بين الدول جميعها الأعضاء في المجتمع الدولي ، وأشار ميثاق المنظمة الدولية العالمية ، الذي يعد بمثابة " الدستور " للمجتمع الدولي إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، إذ يعد ذلك اعترافاً دولياً وعالمياً بأن سيادة الدولة هي كيانها ، وهي المعبرة عن وجودها ، والنتيجة المنطقية لقيادتها التي تعني سلطتها العليا والمستقلة عن أية سلطة أخرى . وكانت سيادة الدولة من المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام في القرن التاسع عشر ، و تؤدي بمعناها التقليدي إلى عدم خضوع الدولة إلا للقواعد القانونية التي وافقت عليها بصورة مسبقة ومن ثم كانت السيادة بمعناها التقليدي

هذا عقبة كبيرة في طريق التقدم نحو ارساء قانون دولي يتكامل فيه الوجود الحقيقي للسلطتين التشريعية والقضائية على المستوى الدولي .

عديد من هنا نادى من الشراح وفقهاء القانون الدولي بتقليص فكرة السيادة بمعناها السابق في مجالات القانون الدولي العام واحلال فكرة الاختصاص محلها ، وعلى الرغم من ذلك لم يتخلص القانون الدولي العام بشكل كامل من النتائج المترتبة على فكرة السيادة بمعناها التقليدي ، بل كانت هناك اطراف أخرى تسعى لاحياء السيادة المطلقة للدول .

الا انه مع تطور الاوضاع العالمية في القرن العشرين عبر حربين عالميتين وحرب باردة ، بدأت الغلبة للاتجاه الذي ينادي بتطويع سيادة الدولة المطلقة واخضاعها لقواعد القانون الدولي العام . فقد ورد في اعلان حقوق الدول وواجباتها بأن السيادة التي تتمتع بها الدول يجب ان تخضع لسيادة القانون الدولي أشارت محكمة العدل الدولية في احكام عديدة لها إلى ان الحقوق المترتبة على سيادة الدولة يجب ان تتم مباشرتها بصورة لا تتعارض مع الالتزامات التي تحملت بها الدولة بمقتضى الاتفاق الدولي متى كان هذا الاتفاق قد تم بارادة حرة ، كما كان عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة معبرين عن هذا الاتجاه .

ومن ثم بحسب الفقه الغالب في القانون الدولي العام وقضاء المحاكم الدولية فان مذهب السيادة المطلقة لم يعد من المذاهب التي ينبغي الدفاع عنها الان لبعض مساوئه إذا نظر اليه بصورته التقليدية وانه من الواجب الدفاع عن فكرة السيادة الدولية المنظمة وفقا للقانون الدولي العام .

وعلى الرغم من ان القانون العام استمد سلطته التشريعية والتنفيذية والقضائية على حساب جانب كبير من سيادة الدولة اتساقا مع هذا الاتجاه العام الذي حدث في القرن العشرين الا انه قد حدثت عبر هذا القرن انتهاكات عديدة لسيادة الدول على عكس ما يقره وينظمه هذا القانون منها ما كانت لاسباب عدوانية أو استعمارية ومنها ما كانت لاسباب أخرى عديدة ومتنوعة .

وتأتي أهمية هذا البحث لارتباطها بمبدأ السيادة الوطنية وما سوف يؤول اليه مصير هذا المبدأ لاستمرار العوامل المقوضة له ، خاصة وانه في ظل التغييرات العالمية الاخيرة لا يتم هذا التقويض في معظم جوانبه لصالح العملية التنظيمية التي يقوم بها القانون الدولي العام ، ولكن ما هو ظاهر على سطح الأحداث ان الجزء اليسير من تقويض مبدأ السيادة هو الذي يتم لهذا الغرض _ السابق ذكره _ أما باقي إجراءات التقويض فانها تتم نتيجة تغير النظام العالمي بعدة انتهاء الحرب الباردة ونهوض ظاهرة العولمة من مكنها تجلياتها وانعكاساتها السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية شتى لصالح

قوى بعينها هي القوى المهيمنة على هذا النظام وليس باية حال من الاحوال لصالح المجتمع العالمي باكماله .

من هنا يهدف هذا البحث الى دراسة مصير مبدأ السيادة الوطنية المتصارعة مع العولمة المعاصرة بامكانياتها الكبيرة التي ستقوض السيادة على المدى الطويل بمنظور اقامة حكومة عالمية .

وسيتمد البحث على المنهجين التاريخي والقانوني كليهما ، في اثناء تناولنا لفقراته ، فالمنهج التاريخي يتم الاستعانة به في التمهيد لكيفية نشوء المجتمع الدولي وتطوره منذ بداية التاريخ من تجمعات وعشائر إلى امبراطوريات ثم إلى كيانات مستقلة كانت نواة لظهور الدولة القومية وما صاحب ذلك من تطور للقواعد الدولية والتنظيم الدولي الذي يرتبط بقيام مجتمع الدول .

اما المنهج القانوني فلتوضيح ما هو ثابت ومتفق عليه قانونيا وعلميا ، وما هو متغير أو قابل للتغير ، وما هو مصير مبدأ سيادة الدولة المتجسد فيه كيانها على المستوى الداخلي والخارجي في ظل التغيرات المستمرة التي تحدث في مجال القانون الدولي العام ولاسيما للمتغيرات العالمية الاخيرة الناتجة عن الانتهاء السلمي للحرب الباردة وظهور العولمة ، ولتحديد حجم الانحسار في هذا المبدأ وما يترتب عليه من تغير في دور الدولة والجوانب الايجابية والسلبية كي نبني توقعنا حول مصير هذا المبدأ مستقبلاً عبر منظور حكومة عالمية ناجمة عن تطور تصوري لظاهرة العولمة .

وهذا وقد تناولت هذا البحث عبر الهيكلية الآتية :

المطلب الاول / العولمة نظام دولي

الفرع الاول / العولمة المعاصرة (نشأتها ، اسبابها ، طبيعتها ، اهدافها ...)

الفرع الثاني / آثار العولمة على النظام الدولي التقليدي

المطلب الثاني / الحكومة الدولية والحكومة العالمية

الفرع الاول / المنظمات العالمية المعاصرة نواة حكومة دولية .

الفرع الثاني / نحو حكومة عالمية (علاقتها بالتنظيم الدولي ، تقدير فكره الحكومة العالمية)

المطلب الثالث / السيادة والحدود الدولية

الفرع الاول / السيادة في عالم معاصر

الفرع الثاني / الحدود حصن السيادة (في الحكومة العالمية الحدود مفتوحة ويذوب منها كثير)

الخاتمة

المطلب الأول

العولمة نظام دولي

ان تعريف كلمة " النظام " لغويا هو " النمط أو الاسلوب " واذا تعودت جماعة معينة على نمط معين أو اسلوب معين وعاشت في كنفه فترات طويلة من الزمن من دون انقطاع اصبح هذا النمط أو الاسلوب " منهجا أو واقعا " واذا قنن هذا المنهج بلوائح وقواعد قانونية ، فانه يصبح التزاما ، وهناك من الاساليب والانماط التي يجب الاعتداد بها وعدم مخالفتها دون تقنين ، وهي ما تعرف بالنظام العام .

وقياسا على ذلك فان النظام العالمي ينظر اليه على انه النمط أو الاسلوب أو النهج السائد في العالم أو بين البشرية على امتدادها في حقبة معينة من الزمن. واذا كان الواقع يوحي بأن ما يسود بين البشر من تعاملات ومناهج متعددة الانماط منها الاقتصادي - الثقافي - الحضاري - السياسي - العسكري - الديني - ... الخ ، فانه واستنادا إلى ما تقدم يمكن تعريف النظام العالمي - في ابسط صورة بانه النمط أو الاسلوب أو النهج السائد بين الكيانات البشرية في مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والعسكرية شتى... الخ من تعامل أو تباعد وتقارب وتجاذب وتنافر وحرب وسلم ... الخ وفي حقبة معينة من الزمن تبدأ مع بداية ظهور اسلوب ونظام معين وتنتهي بنهاية هذا الاسلوب أو النظام وظهور نظام جديد^(١).

أما العولمة فانها ظاهرة لا تزال في حاجة إلى تعريف محدد حتى وقتنا الحاضر لاختلاف الزاوية التي يتم النظر عبرها تجاه تلك الظاهرة ، والعولمة ظاهرة ذات جذور عميقة عبر التاريخ ينبغي من ورائها ترويج ونشر العادات الاقتصادية والثقافية والسياسية عالميا بصورة موحدة تسهل عملية التبادل الاقتصادي والتواصل العالمي .

وقد تكررت هذه الظاهرة مرات عبر التاريخ بداية من عصور هيمنة الامبراطوريات ومحاولات بسط النفوذ العسكري والاقتصادي على بقاع من العالم شتى ، مروراً بمرحلة الكمون والتوقف نتيجة سيطرة فكرة الدولة القومية

(١) د. محي الدين محمود قاسم ، دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي

الحديث ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٦ .

والسيادة المطلقة على العلاقات بين اعضاء المجتمع الدولي فضلا عن الصراعات بين القوى الاستعمارية المتنافسة على نهب ثروات العالم النامي والدول المتخلفة ثم استمرت العولمة في الظهور ببطئ شديد نتيجة التنافس المستمر بين الأيديولوجية الشيوعية والأيديولوجية الرأسمالية الى بداية النهاية للحرب الباردة حيث بانتهاء تلك الحرب تحولت العولمة إلى ظاهرة عالمية وخرجت من مكنها بعد ان ساعدها على ذلك مجموعة من المقومات وعلى رأسها تغيير النظام العالمي بعد زوال القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة^(١)

لذا يطلق البعض على تلك الظاهرة انها موجة جديدة من موجات التقدم البشري لانها ظاهرة وعملية تاريخية يتزايد عبرها الاعتماد المتبادل بين الدول في الاقتصاد العالمي نتيجة الانتشار السريع في تكنولوجيا الاتصال ، الامر الذي يحتم - في لغة الاقتصاد - خلق نماذج جديدة للحصول على الثروة وفي لغة الاجتماع هذا يعني " نظاما جديدة للتنمية الاجتماعية " ^(٢) ، ومع تغيير النظام العالمي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين .

يرى كثير من المحللين ان ظاهرة العولمة سوف تؤدي إلى التغيير في مناحي الحياة كلها وابتداءً من عالم العمل والتعليم وانتهاء بالأمن القومي للدول .
وإذا كان النظام العالمي هو الوضع الذي تحاول فرضه بعض الدول على العالم بأسرة مستفيدة في ذلك من المتغيرات في الظروف العالمية بجوانبها (الاقتصادية والسياسية والعسكرية) ، وإذ تشترك في هذه الجوانب كلها فضلا عن جوانب اخرى عديدة.

إذا فالعولمة قد تكون اداة من ادوات النظام العالمي ، ونظرا لنتامي مقوماتها وانبعاتها مع انبعاث نظام عالمي جديد في نهاية القرن العشرين ، وأيضاً لتبني القوى المهيمنة على ذلك النظام الجديد لظاهرة العولمة بجوانبها شتى ، فقد اختلط مفهومها بمفهوم النظام العالمي الجديد واصبح الحديث عن احدهما كأنه الحديث عن الآخر .

وإذا كانت العولمة في نظر البعض تعني السعي لجعل العالم قرية كونية واحدة وهو ما جعلهم يطلقون عليها لفظ " الكوكبية أو الكونية " الا ان هذا السعي

(١) د. اسامة المجذوب ، العولمة الاقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار

المصرية اللبنانية ، ط ١ ، شباط ٢٠٠٠ ، ص ١٥٢ - ص ١٥٧

(٢) شريف دلاور ، الاقتصاد المصري والعولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص

قد اختلف رجال الفكر غالبهم في توصيفه وتحديد ايجابياته وسلبياته ومؤثراته على النظام العالمي وعلى دور الدولة بالذات بوصفها وحدة اساسية في مكونات هذا النظام ، إذ اجمع الغالبية على تلاشي هذا الدور وتراجعته امام الدعوة إلى العالمية الاقتصادية والسياسية والامنية .

وقبل ان يحاول خبراء العلاقات الدولية ورجال الاقتصاد تحليل هذه الظاهرة حدثت في بداية القرن الحادي والعشرين ردة عميقة الاثر في مجال السعي نحو تحقيق أهداف العولمة ، إذ تعالت النعرات القومية من جديد بعد احداث أيلول ٢٠٠١ .

هذا وسوف نتعرض الى العولمة المعاصرة من حيث ماهيتها وتكوينها عبر الفرع الأول ومن ثم الى آثار العولمة على النظام الدولي التقليدي عبر الفرع الثاني من هذا المطلب

الفرع الأول

العولمة المعاصرة

يرى كثير من من اهل البحث والتحليل ان ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة الأصل والتكوين ، بل هي ظاهرة كانت لها ملامح واصول تاريخية في العلاقات الدولية ولكن بصورة متواضعة تحتمها تلك العلاقات من دون ان تسعى إليها الأمم معظمها في علاقتها .

ومن ثمّ فهي ظاهرة ليست وليدة التغير في النظام العالمي وتوازنات القوى ، بل ان هذا التغير هو الذي حفزها وبعثها من رقادها لتصبح ظاهرة عالمية كاسحة اختلفت معه ولا تزال تختلف جميعها حولها^(١) ولذا سنعرض في الفقرات الآتية : الى النشأة التاريخية للظاهرة والى اسبابها وطبيعتها واهدافها .

أولاً/ نشأة وتاريخ العولمة :

يقرر كثير من الباحثين ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم ينشأ فجأة ولكنه تم في احضان النظام القديم وخرج منه .

(١) السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، بحث منشور ضمن ندوة العرب والعولمة مركز

دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩-٣١ .

وقد بدأت بذوره الأولى في منتصف الستينيات من القرن العشرين ، ثم بدأت توجهاته تتضح في السبعينيات وتسارعت في الثمانينيات إذ اتضحت خطوطه العامة وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينيات^(١) ، وفي نفس الاتجاه يمكن القول ان للعولمة تاريخا قديما وبالتالي فهي ليست نتائج للعقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة في السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع ، الا ان ما جعل العولمة تبرز اثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم هو تعميق اثار الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة في مجال الاتصالات والحواسيب الالكترونية والاقمار الصناعية ، وبناءً على هذه الاعتبارات ، صاغ رولاند روبرتسون^(٢) ، في دراسة " تخطيط الوضع الكوني " مراحل نشأة العولمة تاريخيا عبر المراحل الخمسة التالية :

١- المرحلة الجينية :

استمرت في اوربا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر إذ شهدت هذه المرحلة نموا للمجتمعات القومية واضعافا للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى وتعمقت الافكار الخاصة بالفرد وبالانسانية وبدأت الجغرافيا الحديثة والنظريات عن العالم .

٢- مرحلة النشوء :

من منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام ١٨٧٠ م وما بعده إذ تم تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ، واخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول ، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الاوربية في " المجتمع الدولي " وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية .

٣- مرحلة الانطلاق :

استمرت من عام ١٨٧٠ م وما بعده حتى العشرينيات من القرن العشرين ، وظهرت مفاهيم كونية مثل " خط التطور الصحيح " و " المجتمع القومي

(١) د. عمرو محيي الدين ، المحاور الاساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة . دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٩ .

(2) Roland robrtson ,Global culture : Nationalism , Globalization and modernity : A theory culture and society (London , Newbury . Park pub , 1990 , pp. 15 - 30) .

المقبول " وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية ، وتم ادماج عدد من المجتمعات غير الاوربية في المجتمع الدولي ، وبدأت عمليات الصياغة الدولية للافكار الخاصة بالانسانية ومحاولة تطبيقها ، وحدث تطور هائل في عدد الاشكال الكونية للاتصال وسرعتها .

٤- الصراع من اجل الهيمنة :

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات من القرن نفسها ، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة واشكالها المختلفة ، وقد تم التركيز على الموضوعات الانسانية بحكم حوادث واثار الحروب العالمية الاولى والثانية ، ودور الامم المتحدة .

٥- مرحلة عدم اليقين :

بدأت في الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات وقد تم ادماج العالم الثالث في المجتمع العالمي ، وتصاعد الوعي العالمي والهبوط على سطح القمر وتعمقت القيم المادية وما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الاسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية ، وتواجه المجتمعات الانسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات والاعراق داخل المجتمع نفسه ، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد اكثر تعقيدا ، وظهرت حركة الحقوق المدنية ، واصبح النظام الدولي اكثر سهولة ، وانتهى النظام القومي ، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية ، وتم تدعيم الاعلام الكوني .

وبطريقة اكثر تحديدا يرى بعض المفكرين^(١) ، انه قد تمت عولمة النشاط الاقتصادي عبر اليتين مهمتين هما : التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر ، وقد أدت الدور الاساس والرئيس في هذا المضمار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، والتي اتخذت شكل الشركات المساهمة منذ القرن التاسع عشر (١٨٢٠ - ١٨٧٠) وما بعدها ، إذ حلت الثورة الصناعية وكانت بمثابة نقطة التحول الاولى للرأسمالية الصناعية ، وهكذا شهدت هذه الفترة اكبر حركات لانسياب رؤوس الاموال واتجاهها نحو قطاعات انتاج المواد

(١) د. عمرو محيي الدين ، المحاور الاساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة ، مصدر

الأولية للتصدير من الدول النامية . و بناء على ذلك تم ادماج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي .

ونشوء نمط تقسيم العمل الدولي الذي ظل سائدا حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، ولم يكن من الممكن لهذه العولمة ان يكتب لها النجاح ما لم تصاحبها وتساندها عولمة سياسية وثقافية للتأثير في قرارات النخبة السياسية في هذه البلدان وفي اختياراتها الاستهلاكية ، وقد ساعد على ذلك بعض التطورات العلمية " التقنية " المهمة ، ولعل اهمها هو اختراع التلغراف بين لندن ونيويورك وهنا تتجلى عولمة اوربية النشأة والمظاهر .

وفي نهاية عام ١٩١٣ م تحطمت آليات العولمة وشهدت الفترة من ١٩١٣ م إلى ١٩٤٥ تراجعاً كبيراً في معدل التجارة الكبيرة وزادت معدلات الحماية ، ثم تسارعت معدلات العولمة انتاجياً ومالياً بعد ان توقفت عبر الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وزادت معدلات نمو التجارة الدولية بعد عام ١٩٥٠ بنسبة ٨,٦ % سنوياً وحتى عام ١٩٧٣ م ثم تراجعت في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٣ م إلى نسبة ٣,٥ % ثم بدأت في التسارع مرة اخرى لتبلغ اوجها في التسعينيات من القرن العشرين وتماشياً مع ذات المفهوم يؤكد المفكرون على ان هذه التحولات التي تجلت بوضوح في التسعينيات هي حلقة ثالثة في التحرك الغربي نحو العالمية سبقتها تحولات ما بعد الحرب العالمية الأولى في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين وتحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من القرن نفسه مما أدى انحسار مضمون للعولمة الأوربية .

ومع استعراض التاريخ الانساني ، يلحظ انه حفل بتحركات " نحو العالمية " في مختلف عصوره عبر عنها نزوح الانسان نحو السياحة في كوكبنا الأرضي استجابة لدعوة خالصة بان يمشي في مناكب الارض وينتشر فيها^(١) ، كما يؤكد جانب اخر من الباحثين الاتجاه نفسه^(٢) ، حيث يرى ان محتوى العولمة اخذ صورته الجينية الأولى في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين عبر

(١) د. احمد صدقي الدجاني ، في تعقيبه على بحث السيد ياسين الموسوم بـ في مفهوم العولمة ، والمنشور ضمن ندوة مركز دراسات الوحدة العربي ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٣ .

(٢) أ. صباح ياسين علي ، في تعقيبه على بحث السيد ياسين الموسوم بـ في مفهوم العولمة أو المنشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٧١ .

الحرب الباردة عبر وهم الثورة الإعلامية الواسعة ، رغم ان العولمة تاريخيا قد ظهرت مع نشوء الامبراطوريات في العالم وتكرست واقعيا في مرحلة الاستعمار والرأسمالية ، الا ان التوظيف الشمولي لالية التدفق الاعلامي والسيطرة على معطيات الحدث وتسويقه وقياس ردود الفعل حوله قد أسهمت في ظهور هذا المفهوم ومن هنا بزغت عولمة جديدة هي العولمة الأمريكية بعد ترك الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة العزلة.

ويؤكد هذا الفكر (فكر ان العولمة لها جذور تاريخية) بعض المحللين والباحثين في هذا المجال^(١) ، إذ يرون اننا في مواجهة عالم ونظام جديد في شكل مختلف ، لقد تلاحقت احداث التطوير بسرعة مذهلة فاقت قدرة كثيرين على المتابعة والاستيعاب ، فكانت صدمة المستقبل التي تحدث عنها Toffler من قبل ، وتجري طبيعة النظام الاعتباري في معظمها في مجال الحقيقة الاعتبارية في اطار الكتروني لا يمكن الاحساس به ماديا ، الا إذا قهرنا بالاصرار على لمس اسلاكه الكهربائية وتجربة اثاره الصاعقة ، ولذا فان التغيرات تسللت في الغالب إلى عقر دارنا بل وعقولنا ، ادركت القلة فقط حجم التغير الذي طرأ على العالم ، ولكن لا يزال جوهر النظام الجديد على حد تعبير نعوم شومسكي Noam Chomsky شيئا جديداً في النظام العالمي . فالقواعد الاساسية زالت كما هي قواعد القانون للضعفاء ، وسطوة القوة للاقوياء تغيرت الاشكال - شكل القوة واسلوب تطبيقها - شكل القانون وقواعد ممارسته - نوعية المصالح وكيفية حمايتها .

لقد كان تعريف العولمة شائعا منذ الستينيات من القرن العشرين إذ ساد شعار "فكر عالميا و نفذ محليا" (Think globally and act locally) ، ولكن المفهوم نفسه يمتد ابعد من هذا بكثير إلى القرن الخامس عشر ونقلته النوعية عبر الحدود التقليدية حيث بدأت تتبلور ارهاصات العولمة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وفرضت انتقالا غير مسبوق للسلع والمنتجات والأفكار والتقنيات عبر الحدود وعبر المحيطات^(٢) .

(١) أ. د. حسين كامل بهاء الدين " الوطنية في عالم بلا هوية " - تحديات العولمة ، دار المعارف ٢٠٠٠ ، ص ٥٩ وما بعدها .

(٢) أ. د. حسين كامل بهاء الدين ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

في حين يرى توماس فريدمان^(١) (Thomas Friedman) ان العولمة الحالية هي مجرد جولة جديدة " الجولة الثانية في تقديره " بعد الجولة الاولى التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر للتوسع الهائل في الرحلات البحرية باستخدام طاقة البحار والتي ادت إلى اتساع حجم طاقة التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل .

وإذا كان النظام العالمي يعني الوضع الذي تحاول فرضه بعض الدول على العالم بأسره مستفيدة في ذلك بالتغيرات التي تحدثها العولمة .

الا ان النظام العالمي " هدف " في حين ان العولمة "أداة"، و قد يفقدنا الخلط بين الاثنين مشروعية استخدام هذه الاداة نفسها للوصول إلى أهداف تتفق ومصالحنا الوطنية ويضيع حقنا في تشكيل النظام العالمي فيما يتماشى مع هذه الاهداف .

ثانيا / اسباب العولمة :

يرى المفكرون ان هناك سبعة عوامل رئيسة تفاعلت لتأسيس العولمة بوصفها مضموناً ومصطلحاً وأدت إلى هذا الانبعاث السريع والمستمر وهي^(٢) :

- ١- الغزو والاجتياح العسكري لاستلاب الاخرين وفرض شريعة القوة والبقاء للأصلح .
- ٢- التجارة والتبادل القائم بين الافراد والجماعات والشعوب بعضها مع البعض الاخر منذ عهد الامبراطوريات القديمة .
- ٣- الحوار والفكر وما يتبعه من وسائل للاقناع ومن وسائل لتدمير أية مقاومة تعرقل المصلحة الذاتية .
- ٤- الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد والمستقبل .
- ٥- الاعلام الذي استطاع ان يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه في التو واللحظة زماناً ومكاناً .

(1) Tomas Fredman , the Globalization porety. impacts of Lmf and world nova Scation Zed Books Ltd , London and new Jeisey , 1996 , p 421 . .

(٢) أ. د. محسن احمد الخضري " مقدمة في فكر وادارة وعصر واقتصاد اللادولة " ، الطبعة الاولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٠ وما بعدها .

- ٦- السيطرة الحضارية بقيمتها ومثلها ومبادئها التي تفرض على الآخر الانهيار وتسلب ارادته دون دراية أو يقين .
- ٧- املاء ارادة الخضوع والاختضاع ومن دون توقف وجعل الاخرين يستسلمون بارادتهم ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر .
- ومن واقع الاحداث المتراكمة والمراجع القليلة التي تعرضت إلى هذه الظاهرة الحديثة فاننا نضيف إلى ذلك بعض الاسباب التي حفزت هذه الظاهرة في جانبها الايجابي مما جعل منها ظاهرة سريعة الانتشار ورغم سلبياتها الا ان البشرية تخضع لها ولا تستطيع ان تنكرها للظواهر الحيوية والجانب الايجابي لتلك الاسباب ومنها ^(١) :
- ١- يرى كثير من البشر ان العولمة يمكن ان تحقق لهم الاندماج في عالم الحرية والديمقراطية التي يحتاجون اليها ويتشوقون اليها .
 - ٢- انها سوف تحقق الرفاهية الانسانية التي تكفل مزيدا من المتعة والحياة الجيدة والكرامة للانسانية في المجالات " الصحية ، الاجتماعية ، الثقافية شتى ، وحقوق الانسان ، زيادة الدخل ... الخ " .
 - ٣- تعظيم الاخلاق والمبادئ الحميدة عن طريق اشاعة المبادئ العامة السامية والقيم المثالية والنماذج المثلى للسلوك لعالمية الظاهرة وكونيتها .
 - ٤- تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد بالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية ، على الرغم العراقيل التي لا تزال تجابه تحقيق هذا الهدف .
 - ٥- الرغبة في تحقيق مزيد من التعاون الخلاق في مجال العلم واكتشاف المجهول.
 - ٦- الرغبة في تحقيق مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

ثالثا / طبيعة واهداف العولمة :-

عبر العرض الذي قدمناه في الفقرتين السابقتين حول نشأة العولمة واسبابها التي تبين طبيعة هذه الظاهرة وأهدافها فإننا نقدم من دون تحليل بعض النقاط الهامة التالية :

(١) أ. عبد الباسط عبد المعطى ، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، مركز

البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلوم الاجتماع ، ١٩٩٨ ، ص ٢١١ - ص ٢١٦ .

١- حول طبيعة العولمة

بالإضافة إلى أنها ظاهرة ممتدة الجذور فإن البعض يرى - فضلا عن ذلك - أن العولمة مفهوم تجريدي مركب ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وفي إطاره يصبح البعد الجغرافي الأقل تأثيرا في إقامة واستمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الحدود والمسافات . فالعالم لا ينكمش حقيقة ولكن المسافات تصبح عمليا أقل استهلاكا للوقت ، وفي إطار العولمة ينسلخ الناس والرموز والسلع من البعد الجغرافي وينتزعون في كثير من الأحيان من جذورهم الوطنية وتفقد كثير من الشعوب والقوميات الحماية التي كانت تكفلها حدودها^(١) .

ومن هذا المنطلق يضيف بعض اصحاب الفكر^(٢) ، أن العولمة تمر بمراحل عديدة للتقويم من أهمها :

- أ- مرحلة اعادة اكتشاف حقيقة الذات وبعث الجوهر والمضمون الحضاري الفاعل نحو التعولم " مرحلة ملئ الفراغ ما بين المحلية والعولمة " وايجاد الروابط والمعايير الواصلة والجسور لعبور الفجوة بين الواقع والمحتمل .
- ب- مرحلة توفير بواعث ومحفزات التقويم كعوامل جذب ودفع تجاه العولمة ، وزيادة الفاعلية للتقويم .
- ج- مرحلة بدء وضع ركائز وقواعد بنيانية وهيكلية راسخة لتحقيق جوانبها المختلفة ، ولاسيما الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

(١) سيار الجميل ، في تعقيبه على بحث السيد ياسين الموسوم بـ في مفهوم العولمة أو المنشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٩-٤٣ .

(٢) أ.د. محسن احمد الخضير ، مصدر سابق ، ص ٥١ .

٢- حول الاهداف الحيوية للعولمة :

ان الكثير من المحللين الذين ينادون بالجانب الايجابي للعولمة يلتزمون العذر لسلبياتها التي فندتها كثير من الآراء عند تحديد مفهوم ومدلول العولمة^(١)، لتلك الظاهرة عديد من الاهداف الحيوية التي تسعى البشرية الى تحقيقها منها^(٢) :

أ- الوصول بالعالم الى وحدة واحدة مندمجة ومتكاملة من حيث المصالح والمنافع للبشرية جميعا وفي المجالات شتى .

ب- الوصول الى سوق عالمي واسع ومفتوح من دون حواجز .

ج- الوصول الى شكل من اشكال التجانس العالمي اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ... الخ .

ح- تنمية الاتجاه نحو ايجاد لغة اصلاحية واحدة تتحول بالتدريج الى لغة وحيدة للعالم اجمع .

د- الوصول الى وحدة الانسانية جمعاء .

هـ- تعميق الاحساس والشعور العام واذابة لاشكال التعصب والتمييز كلها .

و- بعث حركة تنوير كبرى تداعب طموحات البشر .

واتفق الخبراء والمحللين الذين يجيدون سرعة مسايرة العولمة وصولا الى تحقيق هذه الاهداف السامية ، ويتم ذلك عن طريق ما ياتي^(٣) :

أ- تقليل الحدود والفواصل وازالتها وانهاء التوجهات الجزئية للاقتصاد والانعزال القومي وكل ما من سبيله ان يحقق عبئ على العولمة .

ب- بناء هياكل انتاجية مثلى لانتاج السلع وتقديم الخدمات وصناعة الافكار .

ج- اعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والابداع والتحسين والتطوير والتنمية في المجالات شتى.

(١) أ. محمد مستجيد مصطفى ، ترجمة لكتاب عولمة الفقر، كتاب سطور العاشر ، الطبعة العربية الثانية ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٩ .

(٢) تلك هي الاهداف التي عددها الفكر المؤازر للعولمة أغلبه الذي لا يرى الا جانبها الايجابي الا ان نتائج الاحداث السياسية والامنية والاقتصادية منذ انبعاث الظاهرة حتى الان تسير عكس تحقيق هذه الاهداف ، وهذا ما سوف نجده في صلب هذا البحث .

(٣) د. محمد يونس الصائغ ، المركز القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٦ - ٥٩ .

- د- الانطلاق الى آفاق واسعة من التنمية المتواصلة والعدالة الاجتماعية وتوسيع نطاق الطموحات والامال .
- ويعد البعض مصادر الاندماج في الاقتصاد العالمي من عبر^(١):
- أ- الإنتاج المشترك الدولي الذي يقوم على تعميق مبادئ التخصص وتقسيم العمل .
- ب- التسويق الدولي المشترك الذي يقوم على تطوير الاحتياجات والارتقاء بالرغبات .
- ج- التمويل الدولي المشترك الذي يقوم على تفعيل دور رأس المال وزيادة العائد والانتاج .
- د- الكوادر البشرية الدولية التي تشترك في المشروع الواحد .
- وفي تقديرنا ان هذه الأهداف السامية للعولمة والطرائق المثلى لتحقيقها والتي يسوقها المتحمسين للظاهرة هي في مضمونها مجموعة من المنح الذهنية النظرية التي تقدمها الليبرالية الرأسمالية ومن يدور في فلکها على طبق من ذهب يجذب بريقه ولمعانه ثلاثة أرباع العالم من دول نامية ومتعطشة الى الخروج من عزلة الفقر والى ان ترى الحرية من ورائها الديمقراطية المزعومة ، الا انهم لم يقدموا الدليل على صحة هذه المقولة وما تحقق على ارض الواقع طيلة السنوات الماضية من مراسيم لتحقيق هذه الاهداف السامية .
- فالواقع حتى الان ينم على انها ظاهرة تقودها الرأسمالية العالمية وباقي اعضاء المجتمع الدولي مضطرين طواعية وكرها الى الانخراط فيها لان زمام الامور ليست الا في يد هذه القوى ، ولم يتحقق الواقع عبره الا مجموعة السلبيات في ظل هذه الظاهرة وعلى هؤلاء ان يفسروا لنا اسباب وكيف يمكن تلافيتها ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي^(٢):
- أ- وجود محاولات لسحق الهوية الوطنية والشخصية والحضارة والثقافة الوطنية .
- ب- محاولات لاستباحة " الخاص " الوطني وسحق المصالح والمنافع الوطنية .
- ج- السيطرة على الاسواق المحلية بوساطة الشركات الرأسمالية العالمية .
- د- محاولات فرض الوصاية الاجنبية والاذلال للشعوب النامية .

(١) أ. رياض صالح عبد الحافظ ، ازمة الديون ودور المنظمات الدولية في علاجها في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديدة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ١٩٩٣ ، ص ٥١٤ ص ٥٣٩ .

(٢) أ. رياض صالح عبد الحافظ ، المصدر السابق ، ص ٥٤١

هـ- عولمة الامن والسياسة وانتهاك السيادة الوطنية والاقليمية للدول تحت دوافع اقتصادية وثقافية عامة وجعل النزعات الاقليمية والمشاكل الوطنية الداخلية مسائل عالمية بغية التدخل وتقويض السيادة .
 وأن الهوامش الايجابية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة والطفل وتنظيم العمل الدولي طغت عليها المصالح الذاتية والسرعة في الهيمنة واخضاع الدول لهيمنة ومصالح القوى المسيطرة على النظام العالمي .

الفرع الثاني

اثر العولمة على النظام الدولي التقليدي

القواعد القانونية الدولية مثلها مثل أي كائن حي ، ربما لانها تحكم العلاقة بين اشخاص معنوية حية تتأثر بالاوضاع العالمية السائدة وما اذا كانت وحدات المجتمع الدولي تسعى الى احترامها والى الامانة في تطبيقها من عدمه .
 - واول هذه القواعد هي ما يتعلق بالامن والسلم الدوليين .
 - اما القواعد الاخرى فهي تتعلق بالتعاون الدولي وحقوق الانسان .

اولا : اثر العولمة على القواعد المتعلقة بالامن والسلم الدوليين (١) :

ان كفالة الامن والاستقرار وتأمينهما لابناء الجنس البشري غاية اساسية لاي تنظيم قانوني داخلي او دولي على السواء ، فالامن والاستقرار لا غنى عنها في وجود الدولة وبقائها ، بل ان الثابت والمستقر عليه عملا وفقها ان وجود سلطة تكفل بما لها من سيطرة داخلية سلامة الشعب ونظامهم وامنهم والاقليم يمثل عنصرا اساسيا من عناصر الدولة كتنظيم سياسي متكامل ، ولا تنحصر الحاجة الى كفالة عنصر الامن والاستقرار في اطار المجتمعات الداخلية ، بل ان هذه الحاجة تبدو ايضا في اطار المجتمع الدولي ان لم تكن اكثر .

(١) أ.د عبد الوهاب محمد العشري ، نظرية الأمن الجماعي الدولي والنظام العالمي الجديد ،

كلية الحقوق ، جامعة المنوفيا ، ١٩٩٥ ، ص ٥٤ - ٦١

١- العلاقة بين النظام الأمني الدولي والسيادة الداخلية

من الطبيعي ان لكل دولة نظامها الامني الخاص بها من منطلق ما تتمتع به من سيادة تقتضي عدم التدخل في شئونها ، ومن ثمّ فالدولة تنفرد بوضع اسس ومبادئ وتدابير نظامها الامني الداخلي .

بل إن استقلالية الدولة في ممارسة سلطاتها الامنية على اقليمها وشعبها يعد مظهراً جوهرياً وحتمياً من مظاهر السيادة الكاملة لها ، وهي السيادة التي تؤكد الوثائق الدولية كافة وعلى رأسها ميثاق الامم المتحدة على ضرورة احترامها وعدم المساس بها .

غير ان دواعي الحياة الدولية ومقتضيات كفالة حياة امنية ومستقرة للانسان بتأمين الوحدة السياسية التي ينتمي اليها وهي الدولة ودفع العدوان عنها وكذا التأمين الشخصي لذاته بمنع الجريمة ومكافحتها .

واستلزمت هذه المقتضيات تعاوناً وعوناً متبادلاً بين وحدات المجتمع الدولي ويعني هذا ان على الدولة في ممارستها الامنية الخاصة ، ان تراعي وتلتزم بما ارتبطت به دولياً في هذا الشأن . ومفاد ذلك ان على اجهزة الامن الداخلية عدم مخالفة القواعد الدولية ذات العلاقة بالامن سواء في ذلك الامن الدولي او الداخلي ، ويتوقف على فلسفة النظام القانوني الذي تأخذ به الدولة ما اذا كان العمل بالقواعد القانونية الدولية الخاصة بالامن الدولي يتم مباشرة او يحتاج الى تشريعات داخلية تضمن ذلك .

ففي الدول ذات نظام ثنائية القانون لا بد من تحويل القواعد القانونية الدولية الى قواعد داخلية تصاغ في تشريعات ولوائح تسيير عليها اجهزتها الداخلية بما فيها اجهزة الامن ، اما في الدول التي تتبع نظام وحدة القانون^(١) ، فان سريان

(١) ومن هذه الدول جمهورية العراق إذ اخذ دستور عام ١٩٧٠ عبر الفقرة ج من المادة ٥٨ والفقرة د من المادة ٤٣ بفكرة وحدة القانون واولوية القواعد القانونية الدولية في التطبيق على القواعد القانونية الداخلية اذ ورد في نص المادتين ان رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس قيادة الثورة الذي يقرها باغلبية عدد اعضاءه وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها .

وقد سار دستور جمهورية العراق الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥/١٠/٢٠٠٥ على النهج ذاته إذ ورد في الفقرة سادساً من المادة ٨٠ منه على ان مجلس الوزراء يقوم بالتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها ، وتضمنت الفقرة ◀◀

القواعد القانونية الدولية تتم مباشرة ضمن تشريعاتها الداخلية وفي مرتبة اعلى من مرتبة القوانين الداخلية ، لذا الاراء بشأن الشروط اللازمة لعمال نظام الامن الجماعي في مواجهة العناصر المعتدية وحتى يتسم هذا النظام بصفة الشرعية الدولية .

ومن اهم هذه الاراء الفقهية ذيو عا رأى الفقيه " روي بينيت " ويسايره في الرأي غالبية فقهاء القانون الدولي^(١) ، إذ اجمع الفقهاء على انه يلزم توفر شروط عديدة لتنفيذ نظام الامن الجماعي الدولي في مواجهة الدول وهي :

أ- ان يجهز على نحو يمكنه من تقديم الوسائل السلمية المناسبة اذا ثار خلافا بين اعضاءه على اساس احترام مبدئي المساواة السامية^(٢) وعدم التدخل .

٢- الا يكون موجهها ضد دولة بعينها والا اعتبر كنوع من التحالف ، كما شاهدناه ضد العراق منذ عام ١٩٩٠ والى الآن الذي اصبح منذ ٢٠٠٤/٦/٢٨ بصورة جديدة سميت بالقوات المتعددة الجنسيات .

٣- ان ينظم على نحو يسمح باعادة ترتيب المراكز .

٤- ان يكون قويا وقادرا على مقاومة الدول التي لا تحترم الوضع القائم .

وعلى اية حال ، فاننا نجد ان الاعمال الجاد لنظام الامن الجماعي الدولي يتوقف على مدى قبول اعضاء المجتمع الدولي التنازل عن النزعة الانفرادية والتخفيف من ممارسة السيادة المطلقة التي كان يتم التمسك بها في ظل القانون الدولي التقليدي ، ولاسيما في ظل تغير النظام العالمي وظهور العولمة بالاضافة الى جدية الدول وتعاونها مع المنظمة الدولية في تطبيق اجراءات وتدابير الامن الجماعي الدولي .

«رابعاً من المادة ٦١ من هذا الدستور اختصاص مجلس النواب بتنظيم المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن ثلثي اعضاء مجلس النواب اغلبهم.

(1) Roy Bennette , international organizations principles and issues , principles . Hall , 1977 , 2nd . ed . 1980 . pp. 122 – 123 .

(٢) يبين الاستاذ الدكتور عامر الجومرد أن عبارة المساواة في السيادة الواردة في الفقرة الأولى من المادة الثانية من النص العربي للميثاق غير صحيحة الترجمة وهو ماتناقله الكتاب العرب في كتبهم : إذ ان الصيغة الصحيحة هي (المساواة السامية) لمزيد من التفصيل ينظر النص العربي لميثاق الأمم المتحدة وأخطائه ، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد الرابع ، آذار ١٩٩٨ ، ص ١٥٦ – ص ١٥٨ .

الا انه في ظل الاوضاع الحالية المتعلقة بتغيير النظام العالمي تمارس بعض القوى المهيمنة على هذا النظام سطوتها في فرض ما تشاء والتغاضي عما تشاء وفي الوقت الذي تشاء من هذه القواعد لدرجة ان الانحراف بنظام الامن الجماعي الدولي اصبح هو السمة الغالبة في وقتنا الحاضر ، مما قد يجهز على البقية الباقية من سيادة الدول وكرامتها الوطنية^(١).

٢- الانحراف بنظام الامن الجماعي الدولي وقواعده في ظل تغير النظام العالمي:

تسعى الدول ، ولاسيما نشأت على فكرة القومية الوطنية كأساس للدولة nation state الى ابراز سمات التفوق لدى شعوبها وتنمية الشعور بالقوة المادية والعلمية على الشعوب الاخرى رغبة في اخضاعها والسيطرة عليها .
وقديما كانت السيطرة تتم عبر الاستيلاء على الارض والاحتلال المباشر واستعباد البشر ، وتطور اسلوب السيطرة ، واصبحت تتم عبر توسيع مناطق النفوذ والتأثير الى اقصى حد ممكن وفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية على الشعوب الاخرى وعادة ما تمثل القوة العسكرية والمادية المتفوقة الاداة الحاسمة في تحقيق ذلك سواء باستخدامها مباشرة او التهديد بها ، ولقد اصبح هذا الاسلوب المتطور السمة الغالبة في ادارة الاحداث الدولية على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري والامني ، خاصة بعد تغير النظام العالمي مع بداية التسعينيات من القرن الماضي .

فلقد اثرت الولايات المتحدة الامريكية على نفسها القيام بدور الشرطي العالمي بدافع من مقومات الهيمنة التي الت اليها لضخامة القوة الاقتصادية والعسكرية التي تنفرد بها عن بقية الامم ، وانفرادها بالساحة العالمية نتيجة رضوخ باقي القوى لانشغالها بمتطلبات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي تفرضها وتهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفائها من اقطاب الرأسمالية الليبرالية العالمية .
وكانت تلك الاهداف الاقتصادية الرأسمالية لدول الاتحاد الاوربي المتفقة في الغاية والوسيلة مع الولايات المتحدة الامريكية .

اما باقي القوى الاخرى في اوروبا الشرقية واسيا والصين واليابان ، فلا هم لهم سوى الحصول على ميزة الدولة الاولى بالرعاية وتحقيق اكبر استفادة اقتصادية ممكنة أو معونات مادية هائلة لتعويض ما فاتهم من تقدم وما سببته لهم احقاب متتالية من عقيدة " التضحية باجيال حية لاجيال اخرى قادمة " .

(١) أ.د عبد الوهاب محمد العشري ، مصدر سابق ، ص ٩٣- ١٠٦

اما النواحي الامنية العالمية فلا تشغل لهم بال في هذه الحقبة من التاريخ طالما كانت بعيدة عن اوطانهم ، وليست ذات تأثير مباشر على شعوبهم^(١) . ومن هنا فقد دعم هذا الوضع السلبي القوى المهيمنة على الجانب الآخر وافسح لها المجال .

٣- نظرة مستقبلية نحو الامن الجماعي الدولي في ظل العولمة :

يعتقد البعض ان قوى العولمة سوف تؤدي إلى تفاقم الصراع الثقافي والحضاري ويمثل ذلك الطرح مقولة " صموئيل هنتجتون " الخاصة بنظرية صدام الحضارات ورؤية " بروبورت طابلان " عن " الفوضى القادمة " وفرانسوا فوكوياما عن نهاية التاريخ .

وفي تقديرنا ان مدى تأثير العولمة على طبيعة الحروب والنزاعات المستقبلية وأنماطها لا يزال قيد البحث والتجربة ، إذ لا يخفى ان حروب عهد العولمة لا تزال محدودة من حيث العدد والحجم مقارنة بتاريخ الحرب الباردة التي شهدت نحو (١٦٠) حربا وصراعا مسلحا سقط فيها ما بين ٣٥ - ٤٠ مليون قتيل^(٢) ، الا ان بعض المحللين يرون ان عصر العولمة افضى إلى تغييرات مهمة في نوعية الحروب والنزاعات بين الدول والجماعات سواء من حيث الاهداف أو الاطراف المتحاربة أو وسائل الحرب المستخدمة أو التحالفات الدولية والاقليمية . ويمكن بايجاز ان نبرز اهم الاتجاهات الجديدة التي ميزت الحروب في ظل العولمة العسكرية في نقاط عديدة هي:

أ* : ان الحروب تركزت في معظمها داخل الدول وليس بين الدول مثل الحرب الإريترية الاثيوبية (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) والحروب بين دول البلقان على اساس انها كانت دولة فيدرالية واحدة ، وكذا الصراعات الامنية والعرقية في

(١) المفكر الروسي " sfatuslaf Fedruf " " رئيس حزب " الحكم الذاتي للشعب الروسي

، يقول : " كنا في عهد الاتحاد السوفياتي عبيدا وفي عهد روسيا لازلنا عبيدا ، الا اننا

في العهد الاول كنا عبيد فخورين باننا كبار واقوياء . اما اليوم فنحن نفس العبيد ولكن

بلا كرامة ، لقد سرقوا منا كل شيء ، وسرقوا كرامتنا واصبحنا خاضعين " في حديث

لمجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٠ ، ابريل ٢٠٠٠ ، ص ١٠٣

(٢) كما جاء في نص التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠ ، ص ٤٣ صادر من مركز

الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالاهرام .

القوقاز بين الارمن والازريين عام ١٩٩٢ م حول اقليم " ناكورنو كاراباخ " المتنازع عليه . والحرب في اقليم " ابخازيا " الواقع جنوب " اوستينيا " بين الاقلية الابخازية والاوزستية ، حيث المطالبة بحكم ذاتي اوسع ، والحروب الدائرة في كل من الصومال وسيراليون وليبيريا والسودان والكونغو الديمقراطية . كل ذلك يعني اننا امام ظاهرة في معظمها لحروب في داخل دولة وليس بين الدول (١) .

ب* : تزايد اهمية الجيوش الخاصة ، إذ ظهرت " شركات عسكرية " خاصة تقدم خدماتها حسب الطلب ، وتذكر بعض التقارير ان بريطانيا وحدها تستأثر بنحو عشر شركات من هذا النوع ، على ان هذه الشركات انتشرت في اوروبا والولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفياتي السابق (٢) ، ويبلغ متوسط دخل الشركة الواحدة التي تعمل في مجالات الخدمات العسكرية نحو ١٧٠ مليون دولار سنويا (٣) ، والجيوش الخاصة هذه على وفق تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن تستطيع ان تطيح بنظام الحكم في أي دولة تعاني من الازمات وعدم الاستقرار في دول العالم الثالث ، وعلى الرغم من التطورات السريعة المتلاحقة الذي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ، فان التحديات التي تواجه العولمة في مجال الامن الدولي والعسكري تتمثل - على وفق المنظور العربي - في عدة نواحي اهمها الاصولية الدينية ، الامراض المزمنة وتجارة المخدرات ، الايديولوجيات المتطرفة (الارهاب الدولي) ، وهكذا يتضح ان ظاهرة الحرب ، في حد ذاتها والصراعات المسلحة لن تختفي في القرن الواحد والعشرين ، وانها سوف تشهد تحولا من حيث طبيعتها واهدافها والفاعلين الرئيسيين فيها وامكانيات تسويتها .

(١) Pool harion العالم الثالث غداً ، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق ، الهيئة المصرية، العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٩ - ص ٢٣٩ .

(٢) ومن اشهر هذه الشركات العاملة في العراق بعد احتلاله في عام ٢٠٠٣ شركة بلاك ووتر وتصرفها الاخير باطلاق نار على المدنيين عراقيين في ساحة النور في بغداد في بداية ايلول عام ٢٠٠٧ .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ص ٤٣ .

ثانياً : اثر العهولة على التدخل الدولي والتدخل الانساني :

عندما اجتمع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لوضع أسس نظام ما بعد الحرب الثانية .

كان المبدأ المسيطر هو عدم السماح بتطور الازمات الدولية التي ادت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم فقد صاغوا ميثاق الامم المتحدة على النحو الذي يعتلي الاولوية لمواجهة المشاكل والنزاعات التي تندلع بين الدول في مرحلة مبكرة حتى لا تتطور وتتحوّل إلى حرب شاملة في النظام .

ومن ثم فقد نهض ميثاق الامم المتحدة على فكرة المساواة السامية بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة ورفض استخدام القوة في العلاقات الدولية الا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس وردع العدوان^(١) ، وظلت هذه المبادئ تحكم العلاقات الدولية طول الفترة من ١٩٤٥ م حتى تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار النظام ثنائي القطبية ، ومن دون ان تثار مشاكل كبرى بصدد الصراعات الداخلية في الدول ، إذ لم يتعامل الميثاق مع هذه الصراعات على نحو مشابه للصراعات التي تندلع بين الدول ، وتعامل فحسب مع الحالات التي يراها تمثل تهديداً حقيقياً للامن والسلم الدوليين ، واشترط ان يكون أي عمل في مواجهة أي حالة من هذا النوع بموافقة من مجلس الامن الدولي .

وبمرور الوقت بدأت الدول المنتصرة في الحرب الباردة تشعر بعدم ملائمة ميثاق الامم المتحدة بحكم تفاعلات ما بعد الحرب الباردة .

وانصب الاعتراض الرئيس على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مجلس الامن ، وأيضاً على مضمون المفهوم المستقر لسيادة الدولة الذي رآته يمثل الحاجز القانوني الذي يحول دون تنفيذ أفكار حق التدخل الانساني إذ ان السيادة والتدخل مفهومان على طرفي النقيض فسيادة الدولة – كما سبق ووضحنا – تشكل احد اركان القانون الدولي القائم^(٢) ، ومع ذلك يسود الاعتقاد بان حدوث اوجه مختلفة من التدخل بات ضرورياً في بعض الاحوال لمنع تعرض قطاعات من البشر للام لا تحتمل أو

(١) المادة الاولى والثانية من ميثاق الامم المتحدة الخاصة باهداف المنظمة الدولية .

(٢) د. عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والابعاد السياسية ، مجلة السياسة

الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، العدد ١٤٥ ،

حزيران ٢٠٠١ ، ص ٩٣

للتخفيف من وطئتها ، إذ لا يمكن توفير التماسك والاتساق لنظام دولي وفي طياته هذا التناقض ، من هنا بدأت الدول المنتصرة في الحرب الباردة في الدعوة إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة وتطويره كي يلئم واقع العلاقات الدولية التي تجري في ظل نظام اقرب إلى الاحادية القطبية منه إلى النظام متعدد الاقطاب الذي جرت في خضمه صياغة الميثاق الذي نجح في ادارة تفاعلات نظام ثنائي القطبية ، فلا يعكس الميثاق الانتصار الرأسمالي ولا التفوق الغربي الأمريكي . هذا وسوف نستعرض مشاكل قانونية محيطة بمشكلة التدخل الدولي ومحتوى التدخل الدولي الانساني وملابساته في الفقرتين الاتيتين :

١- تغير المفهوم التقليدي للسيادة أمام واقع العولمة :

مفهوم سيادة الدولة مفهوم قديم يحكم العلاقات الدولية بشكل فعال منذ معاهدة وستفاليا التي انهدت الحروب الدينية . فقد هدف واضعو المعاهدة إلى الموازنة بين دول مستقلة ومتساوية انطلاقاً من ان محصلة مبدأ المساواة ستكون سلاماً دائماً واستقراراً راسخاً .

أكدت الأمر نفسه معاهدة " فيينا " التي انهدت الحروب النابليونية عام ١٨١٥ م ، وانطلاقاً من ذلك جاءت فكرة وضع الدول معا في منظمات دولية على النحو الذي بلورته معاهدة فرساي عقب الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٩ م وذلك بانشاء عصبة الأمم . واخيراً جاء انشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ م ليمثل خطوة اضافية في هذا السياق ، عبر وضع نموذج لاستخدام القوة من جانب سلطة قومية .

وفي اعقاب انتهاء الحرب الباردة بدأت تسود الكتابات القانونية والسياسية الدولية نزعة تؤكد على ضرورة تعديل مفهوم سيادة الدولة للتخلص مما اسماه " القيود " التي يفرضها مفهوم السيادة على قدرة المجتمع الدولي على تطور العلاقات الدولية والدعوة إلى مفهوم جديد ينطلق من فكرة " المحاسبية " ، بعد ان غدت حقوق الانسان جزءاً من المسؤولية الدولية في عالم لم تعد فيه التهديدات الأساسية للسلم والامن الدوليين تأتي من النزاعات بين الدول بقدر ما باتت تنبع من النزاعات في داخل الدول ، وباختصار بات مطلوباً ادخال تعديلات على مفهوم السيادة كي يفسح المجال للمجتمع الدولي للقيام بكل ما هو ضروري في مواجهة النزاعات الداخلية التي ينظر إليها على انها تمثل تهديداً للسلم والامن الدوليين أو تمثل انتهاكاً واسعاً لحقوق الانسان ، في المقابل ترى دول العالم الثالث والدول التي لم تتكيف بعد مع الاجنحة الغربية لعالم ما بعد الحرب الباردة ،

ان سيادتها بالمعنى الذي يراه الغرب تقليدياً ، باتت تمثل خط الدفاع الأول والأخير في مواجهة الاختراق الخارجي والتطويع للتكييف القسري مع تلك الاجندة ، وقد عبر عن ذلك بوضوح الرئيس الجزائري " بوتفليقة " عندما انتقد دعوة الامين العام السابق للأمم المتحدة " كوفي عنان " لتعديل مفهوم السيادة بمعناه التقليدي بالقول " ان سيادة الدولة هي خط دفاعها الأخير في مواجهة قواعد عالم غير متوازن " وتساءل بوتفليقة : متى تتوقف المساعدة ويبدأ التدخل ؟^(١) .

وفي تقديرنا ان مفهوم السيادة من المفاهيم المستقرة في فقه القانون الدولي منذ مئات السنين وما يجري الان على صعيد البحث عن سبل تغيير هذا المفهوم ، انما يجري لازالة المعوقات التي تحول من دون تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة إذ يتم هذا التدخل تحت مظلة القانون الدولي وبقرار من المنظمة الدولية يصدر عن مجلس الامن الدولي ، ان مفهوم السيادة ومفهوم التدخل على طرفي نقيض ، فسيادة الدولة وتحصينها ضد التدخل الدولي الخارجي - هي احد مرتكزات النظام الدولي القائم ولكن في ظل العولمة الحديثة تعمقت الحاجة^(٢) الى التدخل الدولي لأسباب عديدة من أهمها مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، ولكن السؤال المثار هنا ، هل من الممكن أن يظل النظام الدولي متماسكاً وقائماً مع وجود هذا التناقض في صميم بنيته ، ان احد سبل الالتفاف حول هذا التناقض ، كما يراه كثير من المحللين هو فرضية عدم تساوي الدول التي تشكل النظام العالمي فهناك دولة عظمى تقابل باقي الدول وعلاقتها بهم تشبه العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية ، ومن ثم لا تطرح بشأنها قضية سيادة وهكذا نكون قد أزلنا هذا التناقض مع هذه الفرضية ، ويرى القائلون بهذا الرأي ، ليس هذا الافتراض محض خيال بل هو واقع يعيشه النظام العالمي في ظل الأحادية القطبية ، ومن وجهة نظر أخرى فان البعض يرى أن احد سبل الخروج من هذا المأزق هو ان نفترض أن الأمم المتحدة قد تم تحديثها بالفعل وان نظام القطبية الواحدة عالمياً بات ممثلاً في مجموعة قيم معينة وليس في دولة عظمى واحدة ، من الممكن في هذه الحالة تصور أن العولمة

(١) أ.د عبد المعز عبد الغفار نجم ، حصانات السيادة ومدى حق الدول في المطالبة باسترداد

ثرواتها المنهوبة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٧٣ .

(٢) بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة ، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين

، بحث منشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ط ٣ ،

٢٠٠٠ ، ص ٢١٣ - ٢٤٩ .

المسرعة Accelerated globalization بدلاً من أن تقودنا إلى مزيد من الهيمنة لحساب دولة عظمى بالذات سوف تقودنا إلى مزيد من الديمقراطية في المؤسسات الدولية ونحو عولمة من عبر نظام متعدد ومتنوع الاقطاب^(١) .

وإذا كان السكرتير العام للأمم المتحدة قد طرح في تقريره عن عمل المنظمة الدولية في ايلول ١٩٩١ نقطتين أساسيتين وهما : مسؤولية الدول في دعم حقوق الإنسان بصرف النظر عن نظمها السياسية الاقتصادية أو الثقافية ومهما كانت احوالها الاقتصادية أو الاجتماعية وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فإنه لا يجوز على يد المجتمع الدولي عن التدخل في حالات الواسعة النطاق لحقوق الانسان بدعوة السيادة ، إلا ان هذا الطرح قد حظى بردود أفعال مختلفة منها المؤيد ومنها الداعي الى التقنين ومنها المعارضة التامة والدعوة الى التجاهل التام^(٢) وقد طرحت دول عديدة أوراقها بموافقتها المبدئية أو المقترحة بشأن قضية التدخل ، وفي هذا السياق تقترح أحد هذه الأوراق عدد من الضوابط والمعايير التي تتضمن عدم انحراف هذا الحوار عن الغاية المرجوة منه أو تحوله الى تاصيل " التدخل " بمعزل عن البعد الإنساني ولقد حددت هذه الورقة خمسة مبادئ اساسية هي :^(٣)

- ١- ضرورة الحفاظ على سيادة الدول بوصفها الخاصة الاساسية للدول التي تقوم عليها المجتمع الدولي "ميثاق الأمم المتحدة " وفي الأحوال كافة فان مفهوم الإنسانية لا يمكن أن يحل مكان أو ينفي قواعد السيادة .
- ٢- ضرورة التوصل الى تفاهم دولي حول الضوابط والمعايير والآليات التي يمكن للمجتمع الدولي التدخل بموجبها ، وكذلك الاتفاق على الظروف التي يتم توفرها للإقدام على التدخل في مقدمتها وجود أزمة حقيقية تؤكد مصادرها محايده ، وعدم الإكتفاء بوجود أزمة محتملة (بمعنى استبعاد مفهوم التدخل الوقائي)

(١) أ. د بئينة حسنين عماره ، العولمة وتحديات العصر ، دار النهضة للتوزيع والنشر ، ط

١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٣-٨٢

(٢) د. عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والابعاد السياسية مجلة السياسة

الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٤٥ حزيران ٢٠٠١ ص

٢٢٩

(٣) د. عماد جاد ، المصدر نفسه ص ٢٩٤ .

- ٣- محورية دور الأمم المتحدة وسمو أحكام الميثاق واستبعاد أي تدخل يتم من دون ولاية من أجهزتها المعنية بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين .
- ٤- الإحترام الكامل لأحكام القانون الدولي من دون التفاف أو تطويع .
- ٥- أهمية مراعاة التنوع الذي يتسم به الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخصوصيات الثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية بين الدول وهو التنوع الذي يعكسه من موثيق لحقوق عديدة الإنسان ، في تقديرنا يجب إعطاء أهمية لفترة ما قبل التدخل الدولي حيث يتعين على المجتمع الدولي أن يتفق على عدد من المبادئ منها :
- أ - إعطاء أولوية لمنع وقوع الأزمات عن طريق الوسائل الدبلوماسية والسلمية لفض المنازعات حتى يكون التدخل هو الملاذ الأخير .
- ب- يمكن للتدخل أن يأخذ صوراً عديدة يجب أن يكون اللجوء للقوة آخرها .

٢- محاولة ضبط وتقنين صيغة التدخل الإنساني :

يبدو واضحاً من العرض السابق ان القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كلاهما مفاهيم تتلاعب بها القوى الكبرى وتستخدمها لأغراض سياسية واستراتيجية ، وتتعمد هذه القوى تفصيل هذه المفاهيم على النحو الذي يلائم الحالة المراد التعامل معها ، فتجري تضيق المفاهيم أو توسيعها بحسب مردود كل حالة أو يحفظ الملف كاملاً إذا كان في ذلك تحقيقاً للمصلحة المحددة ، وقد بدا ذلك واضحاً عند مناقشة ميثاق المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ، وتحديد اتجاه القضايا المسؤولية الفردية والاستيطان على النحو الذي جعل الولايات المتحدة تصوت في النهاية وبصورة منعزلة ضد انشاء محكمة مستقلة وفاعلة ، لان المطلوب أميركياً صيغة مرنة ومطاطة لمحكمة يجري توظيفها بحسب مقتضيات المصلحة الأميركية ومصالح حلفائها مثل اسرائيل^(١) .

من هنا فان مفهوم حق التدخل الإنساني في حاجة إلى الضبط الموضوعي والشكلي على النحو الذي يعظم فيه البعد الإنساني وتختفي عبره الاغراض السياسية الانتقائية ، فمن الناحية الشكلية نرى امكانية تحقيق ذلك على وفق الآتي:

أ- العمل على تقوية ودعمها واستقلالها المحكمة الجنائية الدولية .

ب- العمل على اقامة صيغة جديدة للتعامل والتنسيق بين الامم المتحدة من ناحية والمنظمات الدولية الاقليمية من ناحية اخرى لايجاد علاقة مباشرة بينها وبين

(١) أ. عادل ماجد ، المحكمة الجنائية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، العدد ١٤٧ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧ - ١٩ .

المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بحيث تتاح للمنظمات الدولية فرصة احالة القضايا الانسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القواعد القانونية الدولية ودون تدخل القوى الكبرى .

ج- النظر في امكانية تشكيل قوات اقليمية تتبع المنظمة الاقليمية وتتحرك بقرارات منها ، وأيضاً تتحرك لتنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية في اقليمها ، إذ من المؤكد ان الحسابات في الاطار الاقليمي ستكون اقل تعقيدا منها على المستوى الدولي وان الامر سيقطع الطريق - في هذه الحالة - على القوى الكبرى التي ترغب بتوظيف القضايا المثارة لمصالحها الخاصة، الا ان هذا الوضع يحتاج إلى موثيق دولية اقليمية قوية ومدعمة من المنظمة الدولية العالمية ، وأيضاً إلى ادارة اقليمية جماعية تهدف إلى حماية حقوق الانسان واحترام القواعد القانونية الدولية .

د- النظر في المنع الكامل لاي تحرك عسكري تحت بند " حق التدخل الدولي الانساني " من دون قرار من مجلس الامن وتفويض واضح وصريح منه ، لانه في تقديرنا ، ان فكرة امتلاك المنظمات الاقليمية لهيكل عسكري معقول للعمل في هذا المجال يمكن ان يحل اشكالية احتمال عجز مجلس الامن عن اتخاذ قرار يعطي تصريحاً بالتدخل العسكري لاعتبارات انسانية ، ففي هذه الحالة تتحرك المنظمة الاقليمية على وفق تفاهم اقليمي ، وتتخذ القرار الذي تراه ملائماً سواء بالتحرك العسكري أو احالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية وانتظار حكمها لتنفيذه ويمثل النهج الاوربي في التحرك لحيازة بنية امنية مستقلة نموذجاً يحتذى به في هذا المجال ، إذ يمكن التنسيق بعد ذلك مع محكمة العدل الاوربية للبحث عن صيغة تناسقية وتعاونية تغطي القارة الاوربية في مراحل تالية .

هـ- يجب اعطاء الأولوية لمنع للوسائل السلمية للتدخل اولا لمنع وقوع الأزمات إذ يكون التدخل الدولي هو الملاذ الأخير ، ويمكن للتدخل ان يأخذ صورا عديدة للقضاء على الازمة بحيث يكون اللجوء إلى القوة العسكرية هو اخرها .

و- يجب ان يمر قرار التدخل بمراحل عديدة ، منها اعطاء الفرصة للدولة المعنية اولا بحل مشاكلها ذاتيا - استجابة دول الجوار لطلب الدولة المعنية بمساعدتها في مواجهة الازمة - قيام المنظمات الاقليمية بمساعيها لحل الازمة ، احالة الموضوع إلى الامم المتحدة لبحثه داخل مجلس الامن أو الجمعية العامة (في حالة فشل مجلس الامن) واتخاذ قرار بشأنه وفقا لاحكام القانون الدولي أو الضوابط المقترحة مع التنسيق المستمر والتعاون بين الامم

المتحدة والمنظمة الاقليمية المختصة لتنفيذ القرارات الدولية^(١) ، اما من الناحية الموضوعية فيمكن تطبيق القواعد القانونية الدولية الانسانية بعيدا عن المصالح السياسية والانتقائية كالآتي :

* الحفاظ على مفهوم سيادة الدولة بمعناه التقليدي ، والتركيز على العمل في سياق الجرائم المحددة في قواعد القانون الدولي الانساني ، والقانون الدولي لحقوق الانسان والقواعد الواردة في ميثاق المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي تبناها النظام القانوني للمجتمع الدولي - ممثلا في الامم المتحدة (الجمعية العامة أو مجلس الامن) أو المنظمات الاقليمية التي تعمل بالتعاون معها للتحرك في مواجهة ما يمثل انتهاكا لحقوق الانسان .

* التعامل مع ظاهرة الاعتداء من جانب دولة على اخرى ، في غير حالات الدفاع الشرعي ، أو العمل على تحرير الارض المحتلة ، على انه يمثل انتهاكا لحقوق الانسان قبل ان تكون حالة من حالات العدوان التي تحرمها المواثيق الدولية ، ويجب فرض العقوبات المقررة في القانون الدولي عليها ابتداء من الاجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق وبعد استنفاد جهود المنظمات الاقليمية المعنية مع الوضع في الاعتبار ان تكون لدى العناصر الدائمة في مجلس الامن النية بعدم استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات ، وبديهي ان الرؤية تستند إلى حيازة المنظمات الاقليمية لهيكل عسكري فاعل يتحرك بموجب القرارات الدولية للمنظمة الدولية العالمية ، ولعل الحرب الاثيوبية الاريتيرية التي اندلعت في ايار ٢٠٠٠ تمثل النموذج الواضح للحرب العابثة التي ينبغي مواجهتها على وفق هذه الآلية وعلى اساس انها تعد انتهاكا من انتهاكات حقوق الانسان من قبل الطرف المعتدي .

(١) يلحظ انه في حالة فشل مجلس الامن في اتخاذ قرار يعرض الموضوع على الجمعية العامة للامم المتحدة في جلسة طارئة لتصدر قرارها بناء على صيغة "الاتحاد من اجل السلم" ويكون القرار المتخذ في هذه الحالة مبينا على قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة على وفق المادة (١) من ميثاق الامم المتحدة ولا يجوز التذرع بالمادة (١٢) للحيلولة من دون ذلك لان حفظ السلم والامن الدوليين اسمى مقاصد الميثاق وتطبيقا لمبدأ " اعمال النص أو الاثر النافع" ، وهو ماسبق ان سعت اليه الولايات المتحدة الامريكية في الحرب الكورية عام ١٩٥١ .

- * يجب أن تعد الحالات الآتية حالات تبيح وتستوجب التدخل الدولي بالاسلوب الشكلي السابق بيانه ومنها :
- استفحال الحروب الاهلية واتساع نطاق العمليات العسكرية لتشمل المدنيين بما يؤدي إلى وقوع جرائم ضد البشرية والقتل الجماعي و ابادة الجنس البشري وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الانساني وفشل الحكومات في حماية مواطنيها^(١).
 - حالات قمع المدنيين من جانب قوات محتلة^(٢).
 - انهيار الدولة واختفاء مؤسساتها القادرة على حماية المواطنين^(٣).
 - العدوان الخارجي واعتراف الدولة المعنية بعجزها عن مقاومته.
- * يجب ان يكون التدخل بالشكل السابق ايضا مع الالتزام الكامل بقواعد القانون الدولي واحكام ميثاق الامم المتحدة وان تتوفر عبره الشروط والمعايير الآتية :
- عدم الانتقائية : بمعنى تطبيق قواعد التدخل في الحالات جميعها من دون ازدواجية .
 - تناسب التدخل مع الازمة : من حيث الشكل والمدة والحجم مع طبيعة واستمرار وتطویر الازمة إذ لا يكون الا بالقدر الأدنى المطلوب لتحقيق الاهداف التي حددها مجلس الامن .
 - الحياد : بمعنى شمول الحماية لجميع المضارين والا يقتصر على حماية مجموعة من دون اخرى ، أو قومية أو طائفية بعينها .
 - التدرج : بمعنى استنفاد الاجراءات القسرية قبل التدخل العسكري والذي يجب ان يكون في اضيق الحدود .
 - تحديد الهدف من التدخل : لمنع حدوث تصاعد في الازمة أو زيادة المعاناة الانسانية للمدنيين ، ويجب تفادي العتيم باستخدام قوالب محددة سلفا لشكل التدخل قياسا على السوابق المشابهة .
 - يجب وفي الاحوال جميعها احترام سيادة الدولة وعدم زعزعة استقرارها مستقبلا بان تكون هناك نية لاحتلال اراضيها أو استقطاع

(١) كما حدث في رواندا في بداية التسعينيات ونشأه ونعشه اليوم في العراق بعد غزوه .

(٢) كما يحدث الآن في الارض المحتلة الفلسطينية للشعب الفلسطيني ويحدث للعراقيين من قوات الاحتلال الانكلوامريكي .

(٣) كما حدث في الصومال والكونغو وجزر القمر ودول اخرى عديدة والعراق عندما تعرض للغزو في آذار ٢٠٠٣ ودول اخرى عديدة .

جزء منها أو اقامة مناطق عازلة أو النيل من استقرارها طالما انتهت
الازمة وزالت مسوغات التدخل .

وبناء على ما تقدم يرجع كثير من المفكرين الخلاف حول التدخل الدولي
إلى تباين تعريف الاطراف المختلف له ، وعجزها عن الاتفاق على ما يكون
التدخل فيه مقبولا أو غير مقبول ، وكذلك العجز عن الاتفاق على ضوابطه
ومعاييرته^(١) ، ويتعين تحقيق توافق اولا حول الاطار المفاهيمي للموضوع ، هذا
ويجب أيضاً ان يتم بحث موضوع التدخل الانساني بالتعامل مع جهود تعزيز
قدرة الامم المتحدة على مواجهة الازمات في المجالين المدني والعسكري بما في
ذلك جهود اساليب العمل في مجلس الامن وبصفة خاصة ما يتصل منها بإساءة
استخدام حق الاعتراض " الفيتو "

المطلب الثاني

الحكومة الدولية والحكومة العالمية

بدأ العالم ينظر الى مشاكله نظرة دائرية تتميز بالشمول والاحاطة ،
والتنظيم الدولي يزودنا بنظرة عالمية (World's eye view) تشمل المشاكل
العامة الاساسية التي لا بد من ان تؤثر في كيان الحكومات .
فالعالم بدأ يدرك ان المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية ، واذا كان
رجال السياسة يجتمعون في الامم المتحدة كي يراعوا مصالح دوائرهم القومية ،
الا انهم لا يستطيعون التخلص كليا من نزعة الشعور بانهم يكونون هيئة جماعية
دائرتها الجنس البشري وزمرتها النوع الانساني .
وأصبح المجتمع الدولي شيئا اكثر من حلم بل حقيقة وواقع تزداد دائرته
وتسهل السيطرة عليه والتقرب بين مسافاته كلما تقدمت البشرية علميا واقتصاديا
وعلى قمته امم متحدة كهيئة دولية تفرض مبدأ المحاسبة الدولية على الدول
الاعضاء فيها وتؤكد اختصاصها على نواح كانت فيما مضى تعيقها الحدود
الدولية والحدود الوظيفية مما ينبغي ادائه نيابة عن المجتمع الدولي .

(١) د. عماد جاد ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

العلاقة بين المنظمات الدولية والتنظيم الدولي يجد (Ineis klod) ^(١) ، الفرق بين المنظمات الدولية والتنظيم الدولي ، فالمنظمات الدولية في رأيه قد لا تكون شيئاً أكثر من لعبة لمد يد النفوذ السياسي ووسيلة لخدمة الطموح القومي .

ولكن التنظيم الاممي اذا نظرنا اليه بوصفه عملية تاريخية موصولة فانه يمثل اتجاها علمانيا (Secular) حيال الارتقاء المنظم للسعي المقدم في التماس الوسائل السياسية المعينة على جعل العالم مكانا امينا للناس ذلك التنظيم الذي اذا حافظ على قوة الدفع التي اصطنعها وبنائها في القرن العشرين^(٢) ، ففي وسعه ان يحدث تغييرا في العلاقات الانسانية على هذا الكوكب ، الامر الذي سيبرر في المستقبل - وفي مرحلة لا يمكن تحديدها - القول بأن العالم قد أن له ان يحكم ، وان الجنس البشري قد اصبح مجتمعا قادرا على دعم النظام وارساء العدالة وفي الوقت الذي لا نتفق فيه مع نظرة (Ineis Klod) للمنظمات الدولية ، لانها في واقع الامر تعد لبنة في كيان التنظيم الدولي حتى وان عبرت عن طموح قومي او اقليمي ، فاننا نضفي مزيداً من الضوء على مفهوم التنظيم الدولي ووظيفته نحو السلام العالمي وفي ظل النظام الدولي الحديث لسرد مقتطفات من رأي ومفهوم السيد (ارثر سويستر Arthur Sweester) كبير موظفي الامم المتحدة ومن الرعيل الاول للموظفين المدنيين ، إذ يقول ، موجهها الحديث لزملائه العاملين في الامم المتحدة بعد اعتزاله الخدمة وبعد أربعة وثلاثين عاماً من الخدمة النشطة : (انكم تعملون من اجل كل الغايات التي تجعل للحياة قيمة ومعنى فوق هذا الكوكب - من اجل السلام واستئصال الحرب - من اجل تقدم الانسان وحقوق الانسان وكرامته ، من اجل الحياة الكريمة والصحة والغذاء والمسكن وظروف العمل الافضل ، وبايجاز انكم تعملون من اجل العالم كما ينبغي ان يكون داخل اداة التنظيم الدولي) ^(٣) .

(١) Ineis klod النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة وتصدير الدكتور عبد الله العريان

، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ص ٥٩٥ .

(٢) عصبة الامم ثم الامم المتحدة .

(٣) Ineis klod النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة الدكتور عبد الله العريان ، دار

النهضة العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٥٩٦

العلاقة بين النظام العالمي والتنظيم الدولي

يتفق انصار النظام العالمي (والداعي الى الفدرالية العالمية) على ان العالم يحتاج الى وسائل ونظم قادرة على منع الحروب وعلى تعبئة القدرات المالية والانسانية لخلق مجتمع صالح يشمل الكون بأسره ، والفرق الرئيس بين الفريقين هو أن انصار الفيدراليين العالميين يفكرون في صيغة مؤسسات حكومية (Governmental institutions) على اعتبار انها وسائل لا غنى عنها لتحقيق هذه الاغراض .

في حين ان انصار التنظيم الدولي يؤكدون على اهمية المثل الاعلى للحصول على نتائج حكومية يتأكد نفعها إذ يتطلب العالم وسائل ووكالات كافية لكي تؤدي على المستوى العالمي الوظائف التي اعتادت الحكومات ادائها في الدول المستقلة وان الاجهزة الادائية الملائمة لحل مشاكل العالم قد تشكل وقد لا تشكل نظاما يشبه الحكومة ، شكلا او اداء او تصرفا ، والحل هو الاداء الوظيفي وليس التشابه التنظيمي .

يتميز القرن العشرين من العصر الحديث بالتطور الموصول لانماط وطرق تسيير دفة اعمال المجتمع الدولي في ميدان العلاقات الدولية ، ان خلق مثل هذه التجديدات التنظيمية كالمنظمة الدولية العامة والسكرتارية الدولية والمؤتمر الدولي على غرار النمط البرلماني واللجنة الدولية البرلمانية لتحقيق والاشراف والبعثة الدولية للمعونة الفنية وجهاز الدفاع المتعدد الاطراف^(١) ، والوكالات الوظيفية ، فرق الوطنية وقوات حفظ السلام وقوات الطوارئ الدولية والمتعددة الجنسيات ... كلها تشهد وتتنطق باهمية ودلالة هذه الحقيقة .

إن ما انجزه التنظيم الدولي ، يشمل مكاسب تستحق الذكر في ميدان الوسائل التنظيمية غير القسرية ، ان وكالات قطاع الامم المتحدة تباشر نفوذا جوهريا ورقابة وبالاختصار سلطة على سلوك الدول الأعضاء بواسطة استقلال عدد مختلف من الوسائل .. التشاور - النصيحة - التحقيق - المناقشة - النقد العام والخاص - فحص التقارير - التفتيش - منح وسحب الإعانات المالية وأنواع المعونات الأخرى - التوصية المتبوعة بتقويم الاستجابة - الضغط ومواصلة التكرار اذا اقتضى الأمر ذلك - استخدام القوة دوليا لتنفيذ القرارات

(١) مثل حلف الاطلنطي اذا استخدم في تنفيذ قرارات لمجلس طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ومثل قوات التحالف الدولية التي استخدمت في حرب الخليج الثانية ... الخ.

الدولية على وفق الفصل السابع من الميثاق^(١) ... هذا وان كان هناك قصورا وازدواجية في تقديرنا حيال تنفيذ قرارات على مجلس الامن المتعلقة بالامن الجماعي والصدارة على وفق مواد الفصل السابع من الميثاق على وفق لمدى تعارضها مع استراتيجيات القوى الكبرى دائمة العضوية ، الا ان ذلك لا يطمس حقيقة ان جهازا بدائيا قد برز الى حيز الوجود على طريقة الامن الجماعي ، وقد تعوض الجمعية العامة عن زلاته او قد تعمل الامم على تطويره وانضباطه مستقبلا .

أما النظام العالمي فهناك من يقول^(٢) انه ظهر وتغير عبر ثلاث مراحل الا أننا نضيف مرحلة رابعة إلى مراحل هذه التغيرات إذ جرت عمليات تغيير النظام الدولي باستمرار عبر اندلاع حروب شاملة بين الدول الفاعلة في النظام فعندما كانت الحرب تضع أوزارها كانت تتيح في الوقت نفسه بالمؤسسات الخاصة بالنظام الدولي السابق على الحرب وتضع الدولة أو الدول المنتصرة في الحرب القواعد الجديدة للنظام الذي يعقب هذه الحروب وهي قواعد تنهض على تعظيم مصالح الطرف المنتصر في الحرب وقد حدث ذلك في ثلاث سوابق أو مراحل مسجلة : -

الأولى : كانت بعد الحروب النابليونية حيث أعاد مؤتمر فينا عام ١٨١٥ م ١٩١٤ تشكيل النظام الدولي وتمكنت من حفظ الاستقرار لمدة اقتربت من القرن حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ م عبر صياغة قواعد تحكم علاقات والتفاعلات النظام الدولي متعدد الأقطاب وفق مبدأ توازن القوى .

الثانية : بعد الحرب العالمية الأولى إذ أعادت معاهدة فرساي عام ١٩١٩ م تشكيل النظام وظهور معسكرين كبيرين بعد قيام الثورة البلشفية أحدهما شيوعي بزعامة اتحاد الجمهوريات السوفيتي وآخر رأسمالي بزعامة الدول الأوروبية والولايات المتحدة وباقي دول العالم إما مستقلة تدور في فلك أحدهما أو مستعمرة تجاهد من أجل الاستقلال وكانت من نتائج هذا

(١) كما حدث في حرب الخليج الثانية المعروفة بعاصفة الصحراء عام ١٩٩٠ وقبلها في الحرب الكورية عام ١٩٥١ .

(٢) عماد جاد ، المصدر السابق ، ص ٢٥

النظام - نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى - ظهور عصبة الأمم بوصفها اول نواة في التنظيم الدولي لفرض الأمن والسلام العالمي ، الا ان انسحاب الولايات المتحدة من هيكل النظام الوليد فتح المجال أمام سقوطه مرة أخرى بعد نحو عقدين باندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ م .

الثالثة : بعد الحرب العالمية الثانية عندما بادرت الدول المنتصرة في الحرب ببناء نظام سلمي جديد ، كانت من أهم من نتائج الثنائية القطبية والحرب الباردة ظهور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) لتحل محل عصبة الأمم بمبادئ جديد تعظم سيادة الدول وتجعل من الحرب غير المشروعة جريمة دولية للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين .

الرابعة : وهي المرحلة التي بدأت منذ بداية عقد التسعينيات بنهاية القرن العشرين وقد جاءت نتيجة انهيار احد قطبي النظام (الاتحاد السوفيتي) ومن دون وقوع حرب ثم فقد سقط النظام الدولي السابق - ثنائي القطبين - وبقيت مؤسساته كالامم المتحدة ومبادئه التي يجسدها ميثاق المنظمة الدولية .

الفرع الاول

المنظمات العالمية المعاصرة نواة حكومة دولية (حالة السيادة)

اصبحت فكرة العالم الواحد مثلا اعلى ينشده المفكرون ويستوحيه دعاة السلام ، وهذه الفكرة وان كانت وليدة تغيرات حديثة لحكم روحية قديمة الا انها تعد في الوقت نفسه تقريراً راسخاً لمقتضيات بقاء الجنس البشري ، ومن ناحية اخرى تعد هذه الفكرة (فكرة العالم الواحد) بالنسبة للانسانية حقيقة ملحة وامرا واقعا في الوقت الحاضر لعديد من التغيرات التي ربطت بين شعوب العالم كافة وعلى نحو لم يسبق له مثيل ، ممثلة في تشابك المصالح والاشتراك في التعرض للخطر .
وسواء اتبعنا ام لم نتبع احكام الاديان التي توحى بالاخاء الانساني بين بني البشر ، فليس في مقدورنا ان نفر من حقيقة ثابتة تقضي باننا مرتبطون برباط الانسانية ، واذا سلمنا بوجود عالم واحد تحدده معالم موضوعية فان الدمار الشامل قد يكون الثمن الذي تدفعه الانسانية إذ هي اخفقت في اقامة هذا العالم الواحد على اسس ثابتة من المثل العليا السياسية والقيم الروحية والاخلاقية.

ويرى عديد من المفكرين ان التنظيم الدولي هو وسيلة المجتمع الدولي لتحقيق الوحدة العالمية^(١)، فقد يختلف المخلصون من هؤلاء المفكرين حول الاشكال المختلفة لهذه الوحدة ، وأي من هذه الاشكال من الممكن ان يتحقق أو مرغوب فيه ، وقد يختلف أيضاً حول وسائل التحقيق وأي من هذه الوسائل ادعى إلى الاسراع في اصابة الهدف وتحقيق الغاية حيث ان التشابه المضطرد للعلاقات الدولية قد تتمخض عن منظمات دولية قائمة بالفعل ، إذ ان العالم اليوم منهمك في اجراء تنظيمي واسع النطاق ، تنظيم له ماضي لا يعد طويلا بقياس المؤرخين الا انه امر لا يمكن تجاهله وينظر اليه البعض^(٢)، على ان مستقبل الانسان في هذا الكون يرتبط إلى حد بعيد بمستقبل التنظيم الدولي .

وغاية التنظيم الدولي في وضعه الراهن هي محاولة تهيئة قواعد العلاقات الدولية ونظمها واجراءاتها لكي تواءم مقتضيات الترابط الدولي ووسيلته في ذلك المنظمات الدولية المتزايدة باضطراد .

فهناك المنظمات الدولية التي تنظم اليها الدول كأعضاء ويزداد عددها باضطراد وهي اما دولية عامة أو اقليمية ، وكذا المنظمات الدولية المتخصصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية جميعها فضلا عن إلى المنظمات غير الحكومية التي تتألف من مواطنين أو جماعات غير رسمية من دول مختلفة ويضمها الاتحاد الدولي للجمعيات الدولية^(٣) .

فالتنظيم الدولي إذا هو في واقع الامر عملية ، مستمرة وسبيل موصول وما المنظمات الدولية الا مظاهر تمثل اوجها لمراحل معينة وصلت اليها تلك العملية في وقت معين بوصفها دعائم هامة في الشؤون الدولية المعاصرة وتسهم اسهاما فعالا في عملية التنظيم الدولي .

وينظر البعض إلى التنظيم الدولي على انه مرحلة حديثة قائمة بذاتها في السياسة الدولية وهي على الرغم من حداثة عهدها قد اصبحت اتجاها ثابتا وقد تجئ المنظمات الدولية وتذهب ولكن التنظيم الدولي باقي كما هي الحال في انشاء الأمم المتحدة بعد انهيار عصبة الأمم .

(١) ويرى البعض انه يعد تعبيراً عن ان هناك مجتمعا دوليا يتحمل مسؤولية معالجة المسائل التي تأتي ان تظل حبيسة التخوم الوطنية .

(٢) Ineis klod ، كتاب النظام الدولي والسلام العالمي المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٣) انشئ في بروكسل نتيجة كثرة المنظمات الدولية غير الحكومية .

واننا نجد انه على الرغم من ان التنظيم الدولي اصبح جزءا ضروريا من النظام الذي يعالج المشكلات الدولية ، الا ان مسألة : هل ننظم المجتمع الدولي أو لا ننظمه لم تعد بعد قضية معروضة على بساط البحث ليبت فيها رجال السياسة والقانون الدولي ، باستثناء ما تفرضه عليهم الاحداث العالمية في زمننا هذا ، في حين نجد عديد من النظريات الفقهية السياسية التي تعد مرجعا هاما في دراسة نظم الحكم والسياسة الداخلية الا اننا نلاحظ ان صلة هذه النظريات بالتنظيم الدولي ومدى امكانية الاستفادة منها في دراسة نظم الحكم الدولية تكاد تكون منعدمة ، كما انه لم تبذل عناية كافية لارساء الاساس المكين لانماء النظريات السياسية التي يمكن ان تعد اطارا لدراسة التنظيم الدولي والنظم الاخرى التي تقوم يوما بعد يوم في المجتمع الانساني على نفس النحو الذي يوضح به المنهج التاريخي العلاقة القائمة بين تطور العلاقات الدولية ونظمها الخاصة .

ان مشكلة بناء منظمات دولية فعالة انما هي في نهاية المطاف بناء مجتمع دولي الامر الذي يتطلب صياغة نظم قانونية محكمة أو اصطناع حيل ادارية بارعة مع ضرورة توفر الفهم الكامل للعوامل التي تشكل السياسة الدولية والقيم الانسانية ودواعي التعصب والمخاوف والامان والتطلعات التي تعتمل في بني البشر ، إذ يعنى التنظيم الدولي بالمشاكل الاجتماعية على اوسع نطاق جنبا إلى جنب مع المشاكل السياسية والاقتصادية والدولية^(١) .

إذا نظرنا إلى التنظيم الدولي من حيث اغراضه نجد ان له طبيعة مزدوجة ، فمن وجهة نظر التقليديين يمكن أن تعد وسيلة لجعل نظام الدولة الحديثة يؤدي وظيفته على اكمل وجه ومن هذه الوجة يقوم بناء التنظيم الدولي في نطاق الدول المتعددة ويقبل سيادة الدولة باعتبارها الوحدة الاساسية للحياة السياسية الدولية ، ومن ثم لا يدعي انه يخلق حكومة عالمية تقضي على سيادة الدول وتتولى مهام حكوماتها ، وانما يهيئ التنظيم الدولي بدلا من ذلك وسائل حديثة تكمل الوسائل القديمة لحكم العلاقات الدولية وتقوم مقامها إلى حد ما ، وكذا هيئات جديدة لدفع وتيسير التعاون الاختياري بين الدول وتنسيق سياستها ، وطرقا افضل للمفاوضات واطارا واقيا للدبلوماسية واكثر تنظيما ، ومن هذه الوجة أيضاً لا يعدو التنظيم الدولي ان يكون اتفاقا بين الدول للدخول في مشاورات منظمة على وفق شروط محددة وخلق اداة لوضع قراراتها المشتركة موضع

(١) د. حازم محمد عتلم ، المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة ، مكتبة الآداب ، القاهرة

، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٣ .

التنفيذ ، إذا فهو حركة ترمي إلى الإصلاح والتعديل وملائمة نظام الدول المتعددة لمقتضيات الحياة الدولية في زماننا الراهن^(١).

ومن وجهة نظر المحدثين^(٢) ، يمكن النظر إلى التنظيم الدولي " على انه عملية مضطربة من خطوات منظمة في طريق الحكومة العالمية وتحقيق ما تنشده الانسانية من قديم الازل من اشاعة الاخوة بين الشعوب المختلفة وذلك بتخطي العوائق القومية واقامة نظام دولي جديد يختلف اختلافا جوهريا عن النظام الدولي السابق " وعلى هذا النسق من التفسير فان الهيئات الدولية القائمة لا يقصد بها مساعدة الدول على حل المشكلات المعاصرة المترتبة على وجودها المشترك بقدر ما يقصد بها تيسير انماء انواع اخرى من النظم الدولية اكثر تقدما .

ونجد ان لوجهتي النظر كلتيهما لها نصيبها من التقدير ، فالمنظمات الدولية الحاضرة تؤدي دورا تكميليا في العلاقات الدولية التي تسيرها بصفة رئيسة الهيئات التي يتألف منها النظام الدولي التقليدي ، كما انها تباشر في الوقت نفسه نصيبا معيناً من السلطات والوظائف ذات الطابع الحكومي السلطوي ، كما هي الحال في التدخل الدولي لحفظ الامن الوارد في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وكذا السلطة القضائية الدولية الحالية ويرجع السبب في الطبيعة المزدوجة للتنظيم الدولي على قرارات من صنع رجال سياسة يعملون بدافع من اعتبارات عملية ورجال فكر يهتدون بوحى من مثل عليا .

وهكذا اوجد التنظيم الدولي فئتين متباينتين من المؤيدين له تتفاوت افكارهما فيما يتعلق بطبيعة التنظيم الدولي سواء في حاضره أم ما يجب ان يؤول اليه مستقبلا ، فما زال رجال الحكم والسياسة يؤمنون بمبدأ السيادة القومية والابقاء على سيادة الدول إذا فهم يتحكمون في وجود الهيئات الدولية ذاتها ،

(١) د. صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ،

الهيئات الدولية خارج اطار الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، مطبعة جامعة القاهرة ،

٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ، ص ٢٣٧ - ص ٢٥٩

(٢) منهم كوفي عنان سكرتير الامم المتحدة - تصريح لجريدة الاهرام الصادر بتاريخ ٥ / ٢

/ ٢٠٠٠ .

وفريق اخر^(١) ، يداعبهم الامل دوما في ان تتطور هذه الهيئات إلى اجهزة نظام دولي مشيد على وحدة علمية تتخطى فوارق مبدأ السيادة القومية . وقد عبر عن هذا احد الكتاب الذين تناولوا التنظيم الدولي في اعقاب الحرب العالمية الثانية بقوله^(٢) : " ان امكانيات الدولة العالمية " كامنة في الامم المتحدة ، بمعنى انها الغاية والمنطق اللذان يجب ان تتطور وفقا لها الامم المتحدة وان الدولة العالمية كامنة فيها كما تكمن شجرة البلوط في بذرتها " .

وهكذا فان انصار هذا الفريق ربما يتصورون الجمعية العامة للامم المتحدة بوصفها برلمان دولي مستقل وان محكمة العدل الدولية هي محكمة العالم العليا في المستقبل ، ومن ثم ينادون بانه من الممكن بل من الضروري القفز من فوق حائط نظام الدول المتعددة والدخول في عالم جديد لا تحول فيه القوانين القديمة والسيادة القومية من دون تحقيق السلام والنظام .

إذا فالطائفتان تتفقان في ان الصراع والفوضى هما نصيب الانسانية المقوم لها في نطاق النظام الدولي التقليدي ولكنهما مختلفتان في اسلوب معالجة هذا النصيب المحتوم .

ولكن فقهاء التنظيم الدولي يرفضون هذه الحتمية الجدلية وينكرون النتائج المتشائمة في حالة اتباع سياسة القوى وكذلك التنبؤات الخيالية للمؤمنين بالحكومة العالمية ... فهم يرون ان التنظيم الدولي سواء قصد ذلك المشرفون عليه ام لم يقصدوا ، قد بنى على افتراض ان الامم ليست حبيسة القدر المحتوم ، بل انها تتمتع بنصيب معقول من حرية التصرف ، إذ تقوم نظرية التنظيم الدولي على ان العلاقات بين الدول يمكن تعديلها على الرغم من بقاء النظام الدولي القائم من دون احداث أي تغييرات في معالمه الجوهرية ، وهذا تأكيد لحرية الارادة التي يتمتع بها الناس في رسم المقاصد المناسبة للعلاقات الدولية المنشودة وانتهاجها ، فالتنظيم الدولي إذا هو انعكاس لوجهة النظر القائلة بانه ينبغي للانسانية ان تأمل في الاصلاح التدريجي لسلوك الدول أو ان تسعى جاهدة اليه^(٣) . وفي تقديرنا انه ينبغي عدم الافراط في التفاؤل أو التشاؤم ، فليس من المؤكد وضع ما يضمن

(١) من بينهم عدد من الافراد الذين تجذبهم وظائف الامانة العامة في الامم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها ، وعلى رأسهم " Arther walter " كبير موظفي الامم المتحدة - Ineis klod - مصدر سابق ، ص ٥٩٥ .

(2) Walter Lip Mann, New York , 1946 , "One world or none" , p. 74 .

(٣) د. صلاح الدين عامر ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

نجاح التنظيم الدولي ، فمن السهل المبالغة في تصوير ما اقره من تقدم ، لأن أنصار التنظيم الدولي كثيرا ما يغريهم ان يأخذوا مأخذ الجد على نحو مبالغ فيه نجاحا ظاهرا هو في الحقيقة نجاح على الورق والالفاظ الرنانة المسيطرة على الوثائق الدستورية والمشاعر النبيلة التي تنطوي عليها قرارات الامم المتحدة ، ومن الخطر أيضاً انتهاج سبيل التشاؤم الذي يرفض الاعتراف بما احرزه التنظيم الدولي من تقدم وينكر الفرض القائل بوجود فرص طيبة لتقليم اظافر القوة وتنسيق المصالح واشاعة الولاء لمثل عليا ينشدها البشر نحو عالم افضل للحياة الانسانية .

الفرع الثاني

نحو حكومة عالمية

يراود البشرية من حين لآخر حلم العالم الموحد ، عالم متحرر من فوضى النزاع بين الجنس الانساني ويملك حكومة قادرة على توزيع العدالة وحفظ السلام بين كلهم الناس على السواء ، ذلك الحلم والخيال الذي راود الكثير من الفلاسفة والشعراء الا ان الزحمة الدنيوية الارضية لمفهوم عالمي واحد استقرت وحركت موكبا موصولا من الغزاة ومن قفوا اثارهم وانتهجوا نهجهم ، ممن كرسوا انفسهم لاشباع طموح التحكم في العالم والسيطرة بدلا من تكريس انفسهم للمثل الاعلى القاضي بان العالم ينبغي ان لا يتم التحكم فيه وممن حاولوا بسط نفوذهم وهيمنتهم على الناس اجمعين بدلا من توفير سلام عادل مستقر لهم ، الا ان الباعث الاعلى النبيل لم يدخل في صورة الواقع السياسي العالمي في الازمنة الغابرة وحتى الان .

فمنذ الحرب العالمية الثانية ومفهوم " حكومة عالمية " ينال القبول والرضا ويوجه نحو نشدان الاهداف والاخلاق السامية للانسانية ولم يعد وقفا على الحاليين من اصحاب النظريات بل اصبح قضية وليس مجرد حلم مشروع بدلا من مجرد مثل اعلى ، ولقد لقيت المنظمات الرامية لانشاء حكومة عالمية العون والتأييد والاشتراك الايجابي من أئمة بارزين في مختلف الميادين وقامت بحملات قوية من المدافعة انجبت تأييدا عاما كبيرا، وتتجلى هذه الظاهرة في العالم الاوربي

وعالم الناطقين بالانجليزية^(١)، الا ان نجاح حركة الترويج لفكرة حكومة عالمية ينبغي الا يغالي فيها لان المكاسب من وراء ذلك مؤقتة وخاضعة لتقلبات واسعة بحسب تغير نمط الاحداث من يوم لآخر ، ثم ان قدرا كبيرا من التأييد المصاحب لها هو تأييد كلامي ، ومع ذلك فان منهج الحكومة من يوم لآخر نحو النظام العالمي اكتسب الان قدرا واضحا من التأييد الذي بلغ نفوذه وتأثيره حد يمكن معه اخذه مأخذ الجد ودراسته دراسة نافذة .

ومن الوجهة النظرية البحتة فان الحكومة العالمية في رأي انصارها^(٢) تهيئ منهجا متميزا نحو المشكلة المركزية العالمية ، وهي السلام والامن ، وهي تنظر إلى الحرب بانها نتاج حتمي وطبيعي لنظام الدول المتعددة وبناءً على ذلك فانها ترى الغاء هذا النظام واحلال نظام آخر محله بدلا من ترميمه من حين لآخر ، فليست مهمة الانسان الحديث معالجة العيوب الطافحة على سطح النظام الدولي فحسب ، وانما ان يدرك ويعترف بنواحي القصور والعجز الفطرية فيه وان يخطو خطوة فعالة قوية نحو ترويضه وتطويره .

أولاً / الحكومة العالمية والتنظيم الدولي

وعلى نقيض ذلك فان المحاولات المختلفة المتعددة التي بذلت بقصد المحافظة على السلام العالمي من التنظيم الدولي تتضمن العمل في نطاق الدولة الوطنية وحمل الحكومات على تسوية منازعاتها سلميا ، وان تحول بينهم وبين التصرف العدواني والدعوة إلى النضج السياسي واحترام حقوق الانسان والاقلاع عن التعصب الايديولوجي والتعاون بين الدول ... الخ^(٣) . ونتيجة لذلك برز على السطح فريقين : فريق ينادي بالحكومة العالمية أو الفيدرالية العالمية وفريق اخر من انصار التنظيم الدولي^(٤) .

(١) Ineis klod ، كتاب " النظام الدولي والسلام العالمي " ، المصدر السابق ، ص ٥٤٢ .

(٢) منهم جرنينغيل كلارك gernenville clerck ولويس سوهن Louis Sohn ، Ineis klod المصدر السابق ، مشيرا إلى . Pp. 37 . clerck and Sohn , op cit .

(٣) rash shandru , Review of international affairs vol 2 , 1995 , p 97

(٤) Ineis klod ، المصدر السابق ، ص ٥٦٦ .

ويبرز انصار الحكومة الفيدرالية العالمية مواقفهم مستنديين في ذلك التسويغ إلى ضعف وعدم فاعلية التنظيم الدولي في حل المشاكل العالمية وفرض السلم والامن الدوليين ، وان الفيدرالية العالمية هي اساس الوحدة السياسية التي تبشر العالم الحديث ، عالم ما بعد القرن العشرين بانقضاء اخطر مشاكله وانتهاء مآسي الامة إلى غير رجعة ، إذ يتطلب قبول الرباط مراجعة للاتجاهات والمواقف السياسية الاقل عنفا من التسليم والاذعان للنعرات القومية والسياسات الوطنية ضاربين المثل على ذلك بتقدم الولايات المتحدة كمجتمع دولي فيدرالي وكصورة مصغرة للعامة الفيدرالية وما بلغته من تقدم ورقي ، و يجنح انصار الاتحاد الفيدرالي العالمي إلى اعادة كثير من الاهتمام للدعوى القائلة بان ما يلزم فقط هو حكومة عالمية محدودة ، وبالتالي فان الحركة المعاصرة الهادفة إلى الحكومة العالمية تعتبر انشاء نظم فيدرالية عالمية (دولية) هي الاساس الضروري الذي يقوم عليه عالم مسالم وتنظر إلى التنظيم الدولي في افضل وجوهه واسمى صورة كخطوة نحو خلق هذا النظام وتفترض انه من المفيد في الوقت نفسه بذل جهد قوي للمناداة بالتغيير الجذري للنمط السياسي العالمي ، ولكن من الأسئلة الحرجة التي تحتاج إلى اجابة وتدور حول منهج الحكومة العالمية نحو النظام العالمي تتعلق بمدى قابلية هذه المثالية للتحقيق وملائمة الوسائل المتاحة لبلوغ هذا الهدف ، وهل الحكومة العالمية ميسورة الاجراء في المستقبل ، وهل ذلك يؤدي غرضاً نافعا ؟

وفي رأينا انه على الرغم من وجاهة هذه الغاية وعظم نتائجها الرامية إلى توجيه المجتمع الدولي لتحقيق السلم والامان الدوليين ، والوصول بالقواعد القانونية الدولية إلى مرتبة المشروعية الكاملة والموازية والمطابقة تماماً في مصادرها ووسائل تنفيذها ومدى الالتزام بها بالقواعد القانونية للدولة بالسيادة الوطنية ، الا اننا نجد ان هذا الحلم يصطدم بعدة صعاب منها العاجلة كضرورة التغلب على العوائق التي تنصبها المصالح الراسخة المكتسبة للحكومات الوطنية ، ومنها الاجلة كالنعرات القومية والعرقية والتباين الحضاري والثقافي والاسلوب العملي ذاته في تشكيل هذه الحكومة واسلوب عملها بين هذه الامم المتباينة .

وإذا كانت الفيدرالية قد صادفها النجاح بين الدول أو الولايات الامريكية الا انها ، وفي تقديرنا ، لم تحقق النجاح الباهر في تجنب الحرب الاهلية والمشاكل الداخلية لها فضلا عن مؤهلات المجتمع الامريكي الثقافية والعقائدية التي تدفعه نحو الاستراتيجية والنظرة القومية الضيقة التي تقابلها نظرة عالمية واسعة والاهتمام بالتعاون الدولي اكثر من السلطة التنفيذية .

وإذا كان قد اوحى البعض في مؤلفاته^(١) بأن بلوغ هذه الغاية المتواترة تقوم على " افتراض انه إذا انتظرت كل شعوب العالم حتى تتصرف الحكومات الوطنية لتحقيق غايتهم السامية هذه فلن يعتمدوا عليها لتحقيق الحكومة المشتركة التي يحتاج اليها العالم يقينا وبكل وضوح ، بل من المفروض ان يوجد شعور عام عالمي بالتضامن الانساني وهو شعور تخفيه وتشوّهه الحكومات الموجودة ولا يتطلب سوى مجموعة من النظم لكي تعبر عنه ولكن في تقديرنا حيال هذا الرأي ان الغالبية العظمى من الشعوب المستنيرة نسبيا تبدي قليلا من الاهتمام نحو الشؤون الخارجية ، وليس هذا هو المحفز لآخوه العالمية المنتظرة لكي تجري في مسار التعاون السلمي والعالمي كما يتمثله انصار الاتحاد الفيدرالي العالمي ولو كان الامر كذلك لاستطاع مجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد المغربي ان يتحول بدوله التي تعد على الاصابع إلى اتحاد فيدرالي ، أو حتى الدول العربية بكل ما تملك من مقومات للوحدة ان تشكل حكومة عربية فيدرالية بسهولة ويسر تحت مؤازرة ورغبة وتأييد من القوى الشعبية ، حتى وان كانت متصفة بالاهتمام بشؤونها الخارجية .

ثانياً / تقدير فكرة الحكومة الفيدرالية العالية

ان مشروع انشاء اتحاد فيدرالي عالمي عن طريق اقناع الشعوب في العالم بتأييد الفكرة ودعمها والاعتماد على الشعوب لجعل مطالبها الجديدة فعالة سياسيا ، الامر الذي يعني في كثير من الحالات القضاء على النظم الديكتاتورية التي تجثم على اشلاء ارادة الشعوب ، هذا المشروع يبدو محكوما عليه بعدم الفعالية المطلقة . ان الفيدراليين العالميين في عجلة ولكنهم اختاروا طريق يطول ويطول ويبدوا انهم يعانون من الغلو في التقبل الحرفي لنظرية العقد الاجتماعي social contract ويدعون لا نفسهم ومضة من ومضات الابتداعية الخلاقة التي تحمل الجنس البشري حملا إلى عصر النظام .

وفي نظرنا ان الدفاع عن قضية الحكومة العالمية ينبغي ان يركز على شيء اكثر من التركيز الصارم بان الحضارة العالمية في خطر وان التنظيم الدولي وعلى رأسه الامم المتحدة قد اخفق في درء هذا الخطر ، والافتراض بان الاتحاد الفيدرالي العالمي لكونه حكومة سيكون الوسيلة الوحيدة والكافية لحل مشكلة الاخطار المحدقة بالبشرية ، لان هذا الدفاع لم يدعم بالبنية ولم يؤيد

(١) Ineis klod المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .

بالبراهين ، واذا كان البعض^(١) يرى ان الاتحادات الاقليمية والتنظيم الاقليمي قد يشكل نواة لحكومة عالمية فيدرالية وخاصة إذا اندمجت دول هذه الاتحادات والمنظمات في شكل اتحادات فيدرالية مثل الولايات المتحدة الامريكية ومثل الخطوات التي قطعها الاتحاد الأوروبي .

الا اننا نبرز على السطح حيال هذا الرأي مشكلة تزداد وضوحا - عند دراستنا للنظم السياسية - وهي ان قيام اتحاد فيدرالي عالمي سوف يظهر بدوره مشاكل صعبة امام الدول الفيدرالية ونظام الولايات يبدو معقدا تعقيدا كافيا فاذا اضيف اليه مستوى ثالث فسوف تزداد صعوبات الملائمة ، حيث سيتم تقسيم السلطات والاختصاصات التشريعية والتنفيذية بين ثلاث مستويات ، كل وحدة تتنافس لنيل نصيبها من السيادة .

المطلب الثالث

السيادة والحدود الدولية

ان التعريفات الحديثة للسيادة لا تختلف عن المعنى التقليدي للسيادة ، ومن ذلك تعريف " بريلو " و " ليسكوت " ، بانها " السلطة التي تقرر نهائيا كآخر درجة ومن دون تعقيب عليها " و جرت العادة في اللغتين السياسية والقانونية على وصف الدولة بالسيادة ، والسيادة هي التي تميز الدولة عن غيرها من الشخصيات المعنوية الأخرى ، سواء كانت ادارية داخلية في تكوينها مثل المدن والمحافظات وباقي الهيئات ، أو سياسية داخلية في تكوين المجتمع الدولي مثل المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية الأخرى التي وان كانت تتمتع بقدر من الذاتية

(١) إذ نجد هؤلاء بأن سيادة الدولة قد تشظت وتحولت من سيادة مساحتها اقليم الدولة بالكامل الى جزر سيادية داخل كل دولة تترابط كل جزيرة من هذه الجزر بالجزر الأخرى في الدول الأخرى بالهيئات خلقتها مراكز القوى المنظمة أو الداعمة لها سواء كانت سياسية ام اقتصادية أم امنية أم اجتماعية .. لمزيد من التفصيل يراجع : yeneska jayseria ، السلطة العالمية واعادة تكوين السيادة ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة مور دوك ، استراليا ، ١٩٩٩ ، ص ١٣ .

والاستقلال ان ذلك يكون في حدود نظمها الاساسية ومواثيقها ، ومن ثم لا يرقى هذا الاستقلال إلى مستوى السيادة .

هذا وقد اتفق الفقه على تقسيم سيادة الدولة إلى نوعين من السيادة :

أولاً / السيادة الداخلية :

وتعني سمو الدولة وانها صاحبة الكلمة العليا والاخيرة في شؤونها الداخلية على شعبها واقليمها وسائر التنظيمات والمؤسسات القائمة بها وليس لاية قوة خارجية ان تملي عليها اوامر أو توجيهات ، واذا رأت الفعل أو الامتناع عن الفعل في شؤونها الداخلية فلا تستأذن احد أو تقيد قواى اخرى خارجية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، لذا قيل بأن السيادة الداخلية لها وجه ايجابي وهو قدرتها على فرض ما تشاء ، ووجه سلبي وهو الا يفرض عليها شيء ، فارادتها تسري على الجميع والامر متروك هنا - بشأن الوجه السلبي - للمراقبة المتبادلة بين السلطات الحاكمة .

ثانياً / السيادة الخارجية :

ويقصد بها عدم خضوع الدولة في ادارة شؤونها وعلاقاتها مع القوى الدولية الاخرى لغيرها من الدول ومن ثم فالسيادة الخارجية يتضح ان دورها سلبي محض لان الدولة وان كانت غير خاضعة لسلطان خارجي في ادارة شؤونها الخارجية الا ان سلطتها في ذلك لا تظهر كسلطة عليا تمكنها - في الوقت ذاته - من فرض ارادتها على غيرها من الدول .

وعبر وصف سيادة الدولة اجمع الفقهاء والفلاسفة على وصف تلك السيادة بصفات عديدة من أهمها^(١) :

١- سيادة الدولة سلطة اصيلة واصلية : Original

ويقصد بذلك أنها تنبع من ذاتها ونتاجة لأنها دولة مكتملة الاركان ضمن المجتمع الدولي ، ولا تستمد من احد ، اما ما عدا الدول ، مثل المنظمات الاقليمية والتنظيمات الاجتماعية الاخرى فانها تستمد سلطتها من هيئات أعلى منها ، أو من الدستور أو القانون ... الخ .

(١) توصل المفكرون ومنهم "بودان" إلى ان هذه الخصائص التي لا تعبر الا عن ما يؤمنون به لتحقيق اهدافهم ، واهمها عدم الخضوع للكنيسة أو السيطرة الاقطاعية في ذلك الوقت ، الا ان هذه الخصائص - في تقديرنا - ليست حقائق قائمة بذاتها .

٢- سيادة الدولة سلطة عليا :

بمعنى انها لا تخضع لأحد ولا يسمو عليها شيء ، بل تسمو على الجميع وتفرض نفسها عليهم ، وقد الحقت بالسيادة حقوق أخرى على لسان بعض الفلاسفة والمفكرين ، من ذلك قولهم بوحدها وبعدم قابليتها لانقسام أو التجزئة أو قابليتها للانتقال ... الخ ، إلى انه ينبغي التأكيد بأن مثل هذه الصفات هي اقرب إلى آراء مذهبية لأصحابها والى ميزهم الشخصية منها إلى ان تكون حقائق علمية لصيقة بالسيادة .

الفرع الأول**السيادة العالم المعاصر**

استكمالا لما طرأ على نظرية السيادة في القرن العشرين من تغيرات في ظل القانون الدولي المعاصر ، طرأت أيضاً مع تغير النظام العالمي في العقد الأخير منه وبداية القرن الحالي ، مفاهيم جديدة ومضامين مختلفة جعلت تلك النظرية المستقرة حول كيان الدولة وداخلها ، محل جدل دولي صاحب ونقاش فكري محموم ، ظهر طرح جديد - خصوصاً مع ارهاصات ظاهرة العولمة - يرى ان قدسية مبدأ السيادة قد تهاوت مع انهيار الحواجز الحدودية ، وان التدخل في سيادة الدول ، اصبح يحدث الان في كثير من الأحيان ، تحت مظلة القانون الدولي وبقرارات من المنظمة الدولية ذاتها ، على الرغم من بقاء الهيكل القانوني الذي يحكم العلاقات المعاصرة على ما هو عليه من دون تغيير ، ولكن الطرح الجديد يحاول ان يعتمد على مقولة ان العالم قد اصبح كياناً واحداً لا تقف فيه مبادئ تحول من دون ان تتمكن القوى المهيمنة عالمياً من التدخل بشكل حاسم وسافر في الشؤون الداخلية للدول الاخرى بدعوى استعادة الديمقراطية او حقوق الانسان او رعاية الاقليات او حتى الحفاظ على البيئة^(١).

ولدت أطروحات جديدة مع التطور الفلسفي لمفهوم الدولة في القانون الدولي المعاصر ، وانتقلت الى الوضع المؤسس لها في اطار العلاقات الحالية بل قد زاد الامر في ذلك الى الحد الذي جعل الامم المتحدة في كثير من المناسبات تتحول الى حارسة لاقتحام حدود بعض الدول من خارجها بدعوى التدخل

(١) عماد جاد ، المصدر السابق ، ص ١١٩

الانساني أحيانا وبدعوى الدبلوماسية الوقائية أحيانا أخرى^(١) ، وظهور مفهوم جديد للعقوبات الدولية في مقدمته " الحصار " ، إذ تدفع شعوب كثيرة فاتورة انظمة حاكمة لا تصل اليها العقوبة المطلوبة ، على الرغم من انها المستهدفة نظريا بذلك وواقع الامر ان ما اعتري نظرية سيادة الدولة في العقد الاخير من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين ، يحمل دلالة مؤداها انه قد جرى تقنين المسألة في النهاية لتعبر عن مظهر جديد للسيطرة الاجنبية في ظل مسميات براقة يصعب الاعتراض عليها ولو من الناحية الشكلية بحكم احتوائها ظاهريا على شعارات انسانية براقة ، ومن أهمها مسألة التدخل الدولي لاغراض انسانية^(٢) .

ويرى البعض ان قضية التدخل الخارجي لم تعد مجرد اختراق لسيادة دولة معينة بقدر ما هي تعبير عن المسؤولية الجماعية للنظام الدولي ، وهذا قول يحمل من الادعاء اكثر مما يحمل من الحقيقة ، اذا انه لا توجد معايير محددة او ضوابط حاكمة لعمليات التدخل تحت أي مسمى ، بل ان الامر يعبر في النهاية عن محاولات تستهدف اعادة ترتيب الاوضاع الدولية والاقليمية على وفق منظومة جديدة من المصالح تسعى اليها مراكز القوى واصحاب الهيمنة على القرارات الدولية المعاصرة ، على الرغم من ان الاطار القانوني للعلاقات الدولية لا يزال كما هو ، الا ان الذي حدث هو اختلاف اسلوب العمل في المنظمات الدولية وتغير في طبيعة القرار الدولي ، ولاسيما حينما يتعلق بموقف جماعي تحت مظلة مصطنعة من الشرعية الدولية التي تتم بتطويع النصوص القانونية لخلق اليات مؤقتة لتنفيذ سياسات الهيمنة الجديدة ، مثلما حدث في العراق قبل غزوه ، عندما اكتسبت اجهزة التفتيش بانواعها المختلفة صلاحيات واسعة مكنتها من التجسس وتحقيق اهداف سياسية واضحة ومن ثم اصبح التدخل يتم على وفق ارادة سياسية وليس محكوما بقاعدة قانونية معينة ، وفي ظل غياب المعيار الواحد الذي يبرر التدخل اصبح اما سياسة جديدة تنامت في ظل الاوضاع الدولية الجديدة وهي سياسة الازدواجية في تطبيق قواعد الشرعية الدولية .

(١) كما حدث في التدخل الامريكي الاطلنطي في مجريات الأحداث في يوغوسلافيا على ارض اقليم كوسوفو . والحالة الثانية كحالات التدخل في الصومال وتيمور الشرقية ورواندا ... الخ .

(٢) د. جلال أمين ، العولمة والدولة ، بحث منشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٧ - ص ١٦٢ .

ولو نظرنا الى مسألة حقوق الانسان - بوصفه مثالا - فسوف نجد ان المعايير ليست مزدوجة فحسب ، ولكنها متعددة ، فحقوق الانسان الفلسطيني تختلف عن حقوق الانسان الاسرائيلي ، حقوق الانسان الاوربي وتختلف عن حقوق الانسان الافريقي ، إذ كان التدخل مسوغاً في كوسوفو الا انه لم يكن كذلك في رواندا وبوروندي وكثير من النزاعات الافريقية المستمرة . ان المفهوم الجديد لسيادة الدولة يوحى - في تقديرنا - بانه قد يتم تطويعه احيانا لصالح تقويم بعض نظم الحكم ووضع سقف لحدود الممارسات الديكتاتورية في مناطق مختلفة من العالم ، فلم يعد ممكنا قهر الشعوب في عزلة عن العالم حولها . ولم يعد ممكنا التذرع بالسيادة للحيلولة دون اعطاء القوميات والشعوب المقهورة حقوقها .

تدرك الدولة التي تتعرض للتدخل الدولي واختراق السيادة اكثر من أي وقت مضى اننا نعيش مرحلة دقيقة ترتفع فيها شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية الاقليات ، في حين تجري وقائع التدخل في معظم الاحيان لاهداف سياسية ، لا تبدو مرتبطة بتلك الشعارات او قريبة منها ، ولو تأملنا الشعوب التي تقع تحت الحصار ، فاننا نقرر بثقة ويقين انها تتحمل من المعاناة ما يتعارض تماما مع ما هو مرفوع من شعارات ومعلن من اهداف ، بل ان الاجيال الجديدة التي ذاقت مرارة هذا الحصار سوف تحمل معها ذكريات الاحساس العميق بالظلم كما عاشه شعب العراق عبر أكثر من ١٣ عام ، كما ان ازدواجية المعايير وعدم وجود مفهوم مستقر للعدالة الدولية وانعدام ديمقراطية العلاقات الدولية فهي أمور تؤدي كلها في نهاية الامر الى اجتثاث مبدأ السيادة او تقويضه .

وتجدر الإشارة الى ان الامر قد تعدى تطويع مبدأ السيادة لتنفيذ اغراض ومصالح شخصية في اطار من الشرعية ، إذ ان ما يحدث على الساحة العالمية الان هو محاولة تطويع مبادئ سامية اخرى لاجل تنفيذ اهداف القوى العالمية المهيمنة وأغراضها على المستوى الاقليمي الاستراتيجي العالمي ، منها مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس يتم تطويعه تحت دعوى القضاء على الارهاب ، منتهكين بذلك السيادة الاقليمية للشعوب ومرتكبين في سبيل ذلك اكثر الجرائم الدولية انحطاطا وكذلك يتبنى مبدأ " الحرب الوقائية " ^(١) التي تجيز التدخل المسبق ضد الدول التي تخمن قوى الهيمنة انها دول مارقة او تأوي إرهاباً .

(١) تحت هذه الذريعة غير القانونية قامت USA وبريطانيا في ٢٠/٣/٢٠٠٣ بهجوم

عسكري واسع النطاق على العراق متجاهلين الشرعية الدولية وضاربين عرض الحائط

السيادة الوطنية للعراق بل أن الأمر تجاوز المعقول عندما تحول مجلس الأمن الى «

الفرع الثاني

الحدود حصن السيادة

(في الحكومة العالمية الحدود مفتوحة ويذوب منها الكثير)

تعددت الآراء التي قدمها العلماء والباحثون حول المتغيرات ذات التأثير على الدولة في ظل تصور لفكرة الحكومة العالمية ، ويمكن تصنيف هذه الآراء على وفق الآتي :

١- اتجاه يرى تحول مفهوم الدولة القومية الى مفهوم الدولة " الشبكية " ، ويرى انصار هذا الاتجاه ان العالم يتحول من حالة الدولة القومية صاحبة السيادة على اقليمها وسكانها الى حالة الشبكات عبر القومية ، إذ تحدد الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والاعلامية والثقافية الواقع القائم في العالم ، ومن ثم فعلى الدول ان تحاول التكيف مع هذا الواقع الجديد عبر اعادة الهيكلة الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واداريا ... الخ ، ويستند انصار هذا الاتجاه الى الفرضية القائلة بان السياسة بالضرورة كسياسة قومية قد تحطمت، فرفاهية المواطن لم تعد تعتمد على افعال السلطة الحكومية بقدر ما تعتمد اساسا واكثر من ذي قبل على افعال وقرارات يتم التوصل اليها خارج حدود دولته وبوساطة ابنية ومؤسسات تتخذ قراراتها بطريقة تجميعية ، فادارة الاقتصاد القومي لا تتخذ من خلال الحكومات القومية بل عبر المؤسسات الخارجية ، ويستوي في هذا الدول الغنية والدول الفقيرة والكثير من الموضوعات السياسية التي كان يعتقد انها من صميم اختصاصات الحكومات القومية صارت لها اليوم ابعادها الخارجية الهامة والمؤثرة^(١) ، من ثم فالعولمة قد احدثت هزة عنيفة للمفهوم التقليدي للدولة بعناصره الثلاثة ، فواقعا لم يعد الاقليم خاضعاً خضوعاً تاماً ومطلقاً لسيادة الدولة وسلطتها ، ولم تعد ارتباطات العنصر السكاني ومصالحه محصورة في نطاق اقليم الدولة فحسب ، وان السلطة السياسية التي استندت في ممارستها للقوة الى مفهوم السيادة

◀◀ مؤسسة تقنن هذه التصرفات غير المشروعة عندما اعلن عبر قراره ١٤٨٣ في

٢٢/٥/٢٠٠٣ أن امريكا وبريطانيا دولتا احتلال للعراق .

(١) مثل ضرورة احترام حقوق الانسان والديمقراطية في الحكم والحريات المتعلقة بذلك التي

تراقب بوساطة لجان من المجتمع الدولي ... ولمزيد من التفصيل انظر yeneska

jayseria ، المصدر السابق ، ص ٢٢ - ص ٢٥

المطلقة تواجه اشكالية تآكل هذه السيادة إذ لم تعد السلطة السياسية في ظل العولمة مطلقة اليد في استخدام العنف والقوة تجاه مواطنيها ، وكل هذه المتغيرات تفرض بالضرورة على وفق هذا الاتجاه احداث تغيير جذري في بنية وهيكلة الدولة للتحويل الى " الدولة الشبكية " التي يمتد تأثيرها خارج نطاق حدودها القومية ، ومن ثم لا يقوم على اطار اقليمي محدد كما في الدولة القومية .

٢- ويرى اتجاه اخر ان العولمة قد اخضعت الدولة : ويرى انصار هذا الاتجاه ان مقومات العولمة وتجلياتها ستنتال بشدة من قدرات الدولة وفعاليتها للقيام بوظائفها ، فأليات العولمة حولت الدول معظمها الى منفذين وادوات في ايدي قوى لا يمكن للدول ان تتحكم فيها سياسيا ، ومن ثم اذا كانت مقولات السيادة وتراب الوطن من سمات النظام الدولي ، الا انه قد جرى اعادة تركيبها على مواقع مؤسسية اخرى خارج الدولة ونطاق الوطن . إذ ادت العولمة الى اعادة توزيع القوى بين الدول والاسواق والمجتمع المدني ، وبالتالي وجدت الدول من يشاركها في القيام بادوارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية ، عبر رجال الاعمال والمنظمات الدولية والجمعيات الاهلية غير الحكومية ووسائل للاعلام وغيرها (١) .

٣- ويرى الاتجاه الثالث بان العولمة قد اخلت بالنظام الذي تقوم عليه الدولة القومية بين الاقتصاد والسياسة ، ويعد " الفين توفلر " اول من عبر عن هذا الاتجاه في كتابه " تحول السلطة (١) Power shift " الذي صدر في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم ، واستند في تحليله الى ان أي نظام سياسي سواء كان ديمقراطيا او غير ديمقراطي يتطلب درجة من التوافق بين الطريقة التي ينتج بها الشعب ثروته والطريقة التي يحكم بها نفسه ، لانه اذا حدث تنافر بين الجانبين فسينتهي الامر بان يحطم احدهما الاخر . ويستند في ذلك الى الخبرة التاريخية ، اذ يذكر انه على امتداد التاريخ عندما اخترعت

(١) Niel macromic مابعد الدولة ذات السيادة اعادة تشكيل السيادة الدول ، بحث مترجم الى العربية ومنشور في مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة الثالثة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣ .

(٢) أ.د زغلول النجار ، تحول سلطة الدولة في ظل العولمة ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، السنة الثالثة ، ط ١ ، ٢٠٠١ ص ١٧١ .

البشرية نظاما كليا لانتاج الثروة فانها اخترعت ايضا نظاما للحكم تتوافق معه ، والدولة القومية نموذج لهذا التوافق الذي حدث في عهد الثورة الصناعية . ومن ثم فان صح ان هناك نظاما اقتصاديا يقوم على المعرفة ليحل محل النظام الانتاجي المصنعي ، فعلينا ان نتوقع صراعا تاريخيا جديدا لاعادة هيكله مؤسساتنا السياسية كي تتوافق مع النظام الاقتصادي الجديد .

ولقد ركز التقرير السنوي عن التنمية عام ٢٠٠٥ الذي اصدره البنك الدولي بعنوان " الدولة في عالم متغير " على كيفية تحقيق التوافق بين الدولة والمتغيرات الجديدة الناتجة عن العولمة ، مشيرا الى ضرورة ابتكار نماذج تشترك فيها الدولة مع الاسواق والمجتمع المدني للتعامل مع الواقع الجديد ، ويحاول التقرير تقديم نموذج متوازن للعلاقة بين الجانبين السياسي والاقتصادي في هذا الصدد ، ويرصد انصار هذا الاتجاه ايضا ظاهرة مهمة في صدد العلاقة بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي في ظل العولمة ، وهي انه اذا كان الانتقال من القومي الى الدولي الى العولمي يعود الى التطور التكنولوجي ، فان هذا التطور يتيح بدوره فهم الاختلافات التي طرأت على المجالات والازمنة التي لم تعد بالنسبة للمجالين السياسي والاقتصادي ، في حين يتجه الاقتصاد نحو الاندماج ، تميل الساحات السياسية نحو التجزؤ ، وعندئذ قد يدعم هذا التجزؤ السياسي النفوذ الاقتصادي بقدر متزايد ، الا ان تباعد التوافق بين المجالين يلحق الاضرار بالسلطة السياسية للدول ، وباختصار تتجاهل العولمة الحدود السياسية وتدمج الساحات الاقتصادية ، وهكذا تنشأ على هامش نطاقات مسؤولية الدول قوة جديدة لا اسم لها ولا وطن ، ولكنها رهيبية ، ويؤكد هذا الامر على اهمية تحقيق التوازن بين الجانبين السياسي والاقتصادي ، وذلك لعلاج المشكلات الناتجة عن العولمة الاقتصادية ، خاصة بما يتعلق بتهميش واستبعاد قطاعات اجتماعية كبيرة ، ويتضح ان هذه الاشكالية تفرض اعادة تعريف النشاط السياسي نفسه ويتعين على الجانب السياسي ان يتوصل الى وسيلة ليعيد الاقتصاد الى غايته الانسانية ، ولن تحقق العولمة ايجابياتها المطلوبة منها الا اذا قبلت ان تفرض عليها السلطة السياسية التي اعيد ابتكارها توجهها يحترم مجموعة الافراد ، فما حقته السياسة في الماضي من اجل الاقتصاد والافراد عبر خلق اسواق قومية

يجب ان يتم تحقيقه من جديد في الوقت الراهن ، بان تجعل من نفسها الحارس اليقظ والمثابر للاهداف الانسانية في النشاط الاقتصادي^(١).

وفي تقديرنا - عبر هذا العرض المتقدم - يمكن القول بان المتغيرات ذات التأثير على الدولة في ظل تصور حكومة عالمية ناجمة عن العولمة قد بلورت ثلاث رؤى للدولة : الاولى تدور حول ضرورة التحول من الدولة القومية الى الدولة الشبكية ، وذلك كي يتواءم المجال السياسي مع المجالين الاقتصادي والعلمي .

وتدور الثانية حول ضرورة التوصل الى سبيل لعلاج الضعف الذي تعرضت له الدولة نتيجة خضوعها للحكومة العالمية الناجمة عن العولمة .

وتركز الثالثة على ان التطورات التي شهدتها العالم قد ادت الى احداث خلل في التوازن الذي قامت عليه الدولة القومية بين الاقتصاد والسياسة ، وان اعادة هذا التوازن يعد امرا ضروريا كي تحقق الحكومة العالمية إذ يتم عبر اعادة ابتكار الدولة بما يتواءم مع المستجدات ، وهو اتجاه يركز على الجانب الأخلاقي والإنساني لهذه الدولة المطلوب ابتكارها . ولذا فاننا نرى انها اتجاهات ترى جميعها ضعف دور الدولة واختلافها في ظل الحكومة العالمية الناجمة عن العولمة ، حتى لو تحولت من دولة قومية الى دولة شبكية فهي بالقطع ستفقد الكثير من مقوماتها السيادية بموجب هذا التحول والدعوة الى علاج الضعف الذي تعرضت له الدولة نتيجة الحكومة العالمية التي تنجم عن العولمة ، يعد اعترافا صريحا بذلك ، وبمدى التآكل في السيادة الوطنية ، اما الدعوة الى اعادة التوازن بين المجالين السياسي والاقتصادي ، فهو ايضا اعتراف ضمنى باهتزاز سيادة الدولة في ظل الحكومة العالمية ، وعلى كل دولة على وفق ظروفها السياسية والاجتماعية ان تسيّر في الاتجاه الذي يتناسب وقدرتها الاقتصادية والهيكلية حاضرا او مستقبلا بناءً على تخطيط علمي مدروس .

(١) أ. كمال السيد ، ترجمة كتاب جنون العولمة ، تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة ،

مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٩ ، ص ٥٦ .

الخاتمة

في ختام مطافنا في جوانب هذا البحث توصلنا الى جملة من الاستنتاجات التي تمثل حقائق نود ادراجها على وفق التقسيم الآتي :

اولا : حقائق هامة تتعلق بمبدأ السيادة في القانون الدولي التقليدي والمعاصر :

بدأ مبدأ السيادة شامخا و متماسكا مع ظهور الدولة القومية ، ثم مر بمرحلتين مهمتين من التهذيب لتظهر على حساب ذلك قواعد قانونية جديدة : الاولى كانت لصالح الالتزام بقانون الشعوب أو القانون الدولي العم فيما بعد ، رغبة كانت من المجتمع الدول في انماء العلاقات الدولية في اطار من التعاون وتجنب الحروب ، وكانت الثانية لصالح الرغبة في تشييد صرح المنظمات الدولية وان تؤدي دورها في انتظام واضطراب .

ولكن هذا لا يعني ان الدول الفقيرة والنامية والواقعة تحت برائين الاستعمار في القرون السابقة التي تمثل ثلاثة ارباع المجتمع الدولي كانت تنعم بالسيادة ، بل جميعها لم تعرف طريقها اليها الا بعد الاستقلال ، وان كانت قد نالت السيادة شكليا الا انها كانت مسلوبة الارادة لاسباب عديدة لاستمرار دورانها في فلك التبعية بشتى مجالاتها .

اما الدول العربية فقد كانت تعاني من ضغوط متواصلة على سيادتها الداخلية والخارجية ولاسباب عديدة في ظل القانون الدولي المعاصر المتسم بقواعد التنظيم الدولي وموثيق الشرعية الدولية ، واهم دليل على ذلك ان الصراع العربي الاسرائيلي لم تنعم عبره الدول العربية المعنية بتطبيق أي قاعدة أو قرار من قرارات تلك الشرعية لتجاهل اصحاب المشروع الصهيوني الذي تم غرسه في قلب هذا الوطن في ظل هذه القواعد المعاصرة لجميع طرق ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعاصر ، وازداد هذا التجاهل ومن ثم محاولات التقويض والنيل من مقومات السيادة الداخلية والقانونية للدول النامية عموما والعربية على وجه الخصوص في ظل العولمة ووصل إلى ذروته حيال الدول العربية والاسلامية بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ والذي توخيه u.s.a. وحلفائها بغزو افغانستان والعراق ومن ثم احتلال العراق وتحطيم مؤسساته القائمة واعادة تشكيله بطريقة كارتونية تخدم مصالح اسرائيل وتحقق أمنها

ثانيا : في مجال مؤثرات العولمة بوجه عام :

١- للعولمة تجليات وانعكاسات وآثار متنامية في المجالات الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية والثقافية شتى واكبرها حجما في المجال الاقتصادي ثم السياسي والامني وادت جميعها في جانبها السلبي ، إلى انحسار دور الدولة في

هذه المجالات شتى وتقويض مبدأ السيادة الوطنية للدول ولاسيما النامية منها ، وكان أيضاً للعولمة اثر كبير على قواعد القانون الدولي والمنظمات الدولية ، فتم قواعد الشرعية الدولية جميعها باستثناء ما استخدم منها لاغراض ومصالح ذاتية بوساطة القوى المهيمنة على النظام العالمي بعد الحرب الباردة ، اما المنظمات الدولية فقد تم تهميشها امنيا وسياسيا والزج بها في ادوار اخرى ثانوية .

٢- العولمة عملية مستمرة تتيح فرصا يجب اغتنامها وتثير مخاطر وتحديات يجب تجنبها مع الاخذ بنظر الاعتبار ان عدم الاستقرار في النظم الاقتصادية والمالية الدولية تمثل مشكلة خطيرة تتطلب الاهتمام العاجل بها ، وهناك مصاعب كثيرة امام فرص ومكاسبها العولمة التي يمكن ان تعود على الدول النامية ، واهمها القيود المفروضة على انتقال التكنولوجيا والثقافة ، تقليص دور الدولة لصالح مقومات العولمة وفي وضع السياسات الاقتصادية والمصاعب الناجمة من وراء اتفاقيات الجات .

٣- هناك تبعية مفروضة على الدول العربية بالذات والدول النامية بوجه عام لصالح الدول الرأسمالية الكبرى وترجع إلى وجود : تبعية اقتصادية بسبب الديون والشركات العابرة الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية ، تبعية غذائية لعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، تبعية امنية لحالة التمزق العربي والنزاعات الامنية في دول العالم الثالث عموما .

٤- انعكاسات العولمة بشتى صورها تركز الاستعمار ولكن في ثوب جديد عن طريق التبعيات المذكورة ، الغزو الثقافي والاعلامي وعولمة الثقافة ، التهديد للامن والسلام الدوليين الداخليين للدول .

ثالثاً : في مجال تأثير العولمة على دور عناصر التنظيم الدولي :

١- كانت انعكاسات العولمة وآثارها في معظمها سلبية بالنسبة للامم المتحدة بالذات ، حيث تم تهميشها عن طريق انفراد عتاة الرأسمالية الغربية بحل الازمات الدولية بعيدا عن اروقها حتى تتحقق مصالحهم الاستراتيجية العاجلة والأجلة ، و قاموا بتجاهل قرارات الشرعية الدولية أو الازدواجية في تطبيقها طبقا لهذه المصالح وتم تجاهلها في معالجة قضايا الارهاب بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ واشعال اول حروب العولمة بعد عولمة هذه القضية في مطلع القرن الجديد ، ولتحقيق المصالح الذاتية نفسها قاموا بتمديد قرارات الشرعية الدولية دون سند قانوني والنتيجة لذا أصبحت لغة القوة هي الحاسمة والمسموعة

وفرضت نفسها على ساحة العلاقات الدولية وتراجعت القواعد القانونية الدولية ، وتراجع دور المنظمة الدولية في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين وأصبحت أمانة عامة في نيويورك مهمتها تحسس اتجاه الريح في واشنطن " البيت الأبيض والبنجابون والكونغرس " .

٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة أشبه للبرلمان العالمي ، ومجلس الأمن تشبه بالحكومة العالمية ، لكنها حكومة غير فعالة وقراراتها مشلولة لأنها محكومة بحق النقض (الاعتراض) الذي يملكه الخمسة الكبار ، ولكن بعد ٥٧ عاما ماذا حدث لهؤلاء الخمسة ؟ فانجلترا وفرنسا تخليتا عن جزء كبير من سطوتهما بعد انتهاء حقبة الاستعمار ، والاتحاد السوفياتي تفكك وضعت روسيا ولم يعد لها وجود على الساحة الدولية ، واصبح القرار أمريكي خالص .

٤- اصبحت لغة القوة في عصر العولمة هي المسيطرة على العلاقات الدولية سواء كانت قوة اقتصادية أو عسكرية فضلا عن ازاحة وتنحية مبادئ الامم المتحدة وميثاقها والقواعد القانونية الدولية جانبا ، اصبحت لغة القوة العسكرية والاقتصادية هي القانون الدولي الحاكم ومصالح القوة المهيمنة هي المفروضة إذ يتم تطبيق ما يتسق معها من قواعد دولية ويداس على ما يتعارض واهدافها واصبحت قاعدة إذا اردت استطعت هي الحاكمة بمعنى ان الارادة والقوة هي التي تسبق القانون ، لذا للحفاظ على قدر مهم من السيادة يقف الى جانب المواطن امام التيار المتصاعد للعولمة والذي سوف يؤدي في النهاية الى ظهور حكومة عالمية تقترح التالي :

أولاً : اصلاح نظام الأمم المتحدة عبر جعل عضويات دائمة للاتحادات الدولية الإقليمية مثل الاتحاد الاوربي والاتحاد الافريقي .

ثانياً : الغاء حق النقض في داخل مجلس الأمن وجعل القرارات تصدر باغلبية ٣/٢ لان الفيتو ضد الديمقراطية والمساواة في العلاقات الدولية .

ثالثاً : إنشاء مؤسسات اقتصادية متكامل مع بعض الدول في الدول النامية ولاسيما العربية مستعبدة من الثروات الطبيعية الموجودة في هذه الدول لان أية خطوة سياسية تكون غير موفقة مالم يستبق لخطوات اقتصادية جادة .

رابعاً : التمسك والدفاع عن القانون الدولي والشرعية الدولية ومؤسساتها القائمة وان تكون الدول النامية هي آخر من يتخطاها لانها تمثل حالياً الملاذ الاخير للحفاظ على سيادة الدول وكراماتها الامر الذي يتطلب تفعيل دور منظماتنا الإقليمية ولاسيما جامعة الدول العربية.

خامساً : السير باتجاه تحقيق الديمقراطية وحرية الرأي من دون ان تكون بالاسلوب الأمريكي وانما ديمقراطية مستمدة من مبادئ الاسلام وروحه عبر تفعيل دور الشعوب والانصات الى مطالبها وتطلعاتها

المصادر

أولاً : المصادر العربية

أ- الدساتير والمواثيق الدولية

- ١- ميثاق الأمم المتحدة
- ٢- دستور جمهورية العراق الصادر في ١٦/٧/١٩٧٠
- ٣- دستور جمهورية العراق الذي تم الاستفتاء عليه يوم ١٥/١٠/٢٠٠٥

ب - الكتب :

- ١- شريف دلاور ، الاقتصاد المصري والعولمة ، دار المعارف - القاهرة - ٢٠٠٦
- ٢- د. عمرو محيي الدين ، المحاور الاساسية للاقتصاديات التنموية وظاهرة العولمة . دار النهضة العربية ١٩٩٧ .
- ٣- د. أسامة المجذوب ، العولمة الاقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، شباط ٢٠٠٠ .
- ٤- أ. عبد الباسط عبد المعطى ، العولمة والتحويلات المجمعية في العالم العربي ، مركز البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلوم الاجتماع ، ١٩٩٨ .
- ٥- أ. محمد مستجيد مصطفى ، ترجمة لكتاب عولمة الفقر كتاب سطور العاشرة ، الطبعة العربية الثانية ، ٢٠٠٠ .
- ٦- Pool harion ، العالم الثالث غداً ، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٧- أ.د عبد المعز عبد الغفار نجم ، حصانات السيادة ومدى حق الدول في المطالبة باسترداد ثرواتها المنهوبة ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٨- د. حازم محمد عتلم ، المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ .

- ٩- د. صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، الهيئات الدولية خارج اطار الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ .
- ١٠- أ. كمال السيد ، ترجمة كتاب جنون العولمة _ تفند المخاوف من التجارة المفتوحة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٩ .
- ١١- أ.د عبد الوهاب محمد العشري ، نظرية الأمن الجماعي الدولي والنظام العالمي الجديد ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفيا ، ١٩٩٥ .
- ١٢- د. حسين كامل بهاء الدين " الوطنية في عالم بلا هوية " - تحديات العولمة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ .
- ١٣- د. محسن احمد الخضري " مقدمة في فكر وادارة وعصر واقتصاد اللادولة " ، الطبعة الاولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ١٤- Ineis klod ، كتاب " النظام الدولي والسلام العالمي " ، ترجمة د. عبد الله العريان ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠

ج- البحوث

- ١- د. عامر عبد الفتاح الجومرد ، النص العربي لميثاق الأمم المتحدة وأخطأه مجلة الرافدين للحقوق ، العدد الرابع ، آذار ١٩٩٨ .
- ٢- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٣- عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والابعاد السياسية ، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، العدد ١٤٥ حزيران ٢٠٠١ .
- ٤- yeneska jayseria ، السلطة العالمية واعادة تكوين السيادة ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة مور دوك ، استراليا ، ١٩٩٩ .
- ٥- Niel macromic مابعد الدولة ذات السيادة اعادة تشكيل سيادة الدول ، بحث مترجم الى العربية ومنشور في مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة الثالثة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ .
- ٦- أ. عادل ماجد ، المحكمة الجنائية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، العدد ١٤٧ ، ٢٠٠٢ .
- ٧- بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، بحث منشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ط ٣ ، ٢٠٠٠ .

- ٨- السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، بحث منشور ضمن ندوة ، العرب والعولمة مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ٩- د. احمد صدقي الدجاني وصباح ياسين علي وسيار كوكب علي الجميل ، في تعقيبهم على بحث السيد ياسين الموسوم بـ في مفهوم العولمة ، والمنشور ضمن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ١٠- د. جلال أمين ، العولمة والدولة ، بحث منشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ١١- د. عبد الباسط عبد المعطى ، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلوم الاجتماع ، ١٩٩٨ .
- ١٢- أ.د زغول النجار ، تحول سلطة الدولة في ظل العولمة ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، السنة الثالثة ، ط١ ، ٢٠٠١ .

د- الاطاريح الجامعية

- ١- أ. رياض صالح عبد الحافظ ، ازمة الديون ودور المنظمات الدولية في علاجها في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديدة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ١٩٩٣ .
- ٢- د. محمد يونس الصائغ ، المركز القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .

ثانياً : المصادر الاجنبية

- 1-Roland robtson Global culture : Nationalism , Globalization and modernity : A theory culture and society (London , Newbury . Park pub , 1990
- 2-Tomas Fredman the Globalization porety. impacts of Lmf and world nova Scation Zed Books Ltd , London and new Jeisey , 1996 .
- 3-Roy Bennete : international organizations principles and issues , principles . Hall , 1977 , 2nd . ed . 1980
- 4- Walter Lip Mann, New York , 1946 , “One world or none ”
- 5-rash shandru , Review of international affairs vol 2 , 1995